البحث
٨

سكان مدينة المحلة الكبرى
دراسة جغرافية

إعـــداد

د. إبراهيم علي غانم

أستاذ الجغرافيا المساعد

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

القصـــيم

مقدمة

تعد مدينة المحلة الكبرى واحدة من كبريات مدن مصر، إذ جاءت فى المرتبة الخامسة (تلتها طنطا فى المرتبة السادسة) فى هرم أحجام المدن المصرية حسب نتائج تعداد السكان فى سنة ١٩٧٦م، وذلك بعد مدن القاهرة والإسكندرية والجيزة وشبرا الخيمة. لكنها جاءت فى المرتبة السادسة (تلتها طنطا أيضاً فى المرتبة السابعة فى تعداد السكان فى سنة ١٩٨٦)، وذلك عقب المدن الأربع المذكورة تواً مضافاً إليها مدينة بورسعيد فى المرتبة الخامسة.

وتعد مدينة المحلة الكبرى من جهة أخرى المدينة المصرية الوحيدة المتخصصة فى صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة لاسيما القطنية فى الوقت الحاضر، كما تعد أضخم مركز صناعى فى دلتا النيل كانت التنمية الصناعية - بحق - محرك نموه على مدى قرن من الزمان أو يزيد.

ويهدف هذا البحث أساساً إلى الوقوف على حقيقة الوضع السكانى وخصائصه فى المدينة بإعتبارها مركزاً حضرياً وصناعياً كبيراً.

وقد انتهج البحث لتحقيق هدفه أكثر من منهج، وذلك حسبما دعت الحاجة. فقد انتهج المنهج التاريخى عند دراسة تطور حجم سكان المدينة، كما انتهج المنهج الموضوعى عند دراسة مكونات النمو السكانى وضوابطه بالمدينة، وعند دراسة توزع السكان وكثافاتهم أيضاً، وهكذا.

وقد استخدم البحث بعضاً من الأساليب الكمية وكذلك الخرائط كأدوات فى معالجة المادة العلمية وقضايا البحث المختلفة.

وقد كانت قلة البحوث والدراسات الحديثة عامة والجغرافية خاصة التى تناولت المدينة وسكانها، من أهم المشكلات التى واجهت البحث، وكانت فى الوقت ذاته دافعاً قوياً لإختيار هذا البحث.

تمهيد

أهمية مدينة المحلة الكبرى

موقع مدينة المحلة الكبرى:

تكاد تقع مدينة المحلة الكبرى على دائرة العرض ٤ و٣١° شمالاً والتى تشطر دلتا النيل إلى شطرين شمالى وجنوبى، كما تقع على خط الطول ٢٢ و٣١° شرقاً (شكل رقم ١)، ويضعها موقعها الفلكى هذا فى المنطقة الإنتقالية بين مناخ الصحارى المدارية، وبين مناخ البحر المتوسط المعتدل الدفئ.

- كما تقع مدينة المحلة الكبرى فى وسط الدلتا، إذ تكاد تقع فى منتصف المسافة بين القاهرة جنوباً وساحل البحر المتوسط شمالاً (شمال بلطيم بكفر الشيخ) هذا من جهة، كما توشك أن تقع فى منتصف المسافة بين منطقة قناة السويس شرقاً وبين الأسكندرية على ساحل البحر المتوسط غرباً.
- تقع مدينة المحلة الكبرى فى محافظة الغربية، تجاورها شرقاً مدينة سمنود على شاطئ فرع دمياط، وغرباً مدينتى قطور ثم بسيون عند شاطئ فرع رشيد، وتجاورها مدينة طنطا عاصمة المحافظة فى جنوبها الغربى ومدينة زفتى فى جنوبها الشرقى على فرع دمياط، كما يتضح ذلك من الخريطة رقم (١).
- وتعد مدينة المحلة الكبرى عقدة مهمة فى شبكات طرق النقل البرى والسكك الحديدية فى الدلتا والوجه البحرى، فهى ملتقى طرق حيوية أهمها (طنطا - المحلة الكبرى - المنصورة) فى شبكتى الطرق البرية والسكك الحديدية ثم طريق (المنصورة - المحلة الكبرى - كفر الشيخ) البرى. هذا فضلاً عن الطرق البرية الفرعية العديدة مثل طريق (المحلة الكبرى - قطور) وطريق (المحلة الكبرى - سمنود) وطريق المحلة الكبرى - بيلا).

(١) موقع مدينة المحلة الكبرى

المصدر: خريطة جمهورية مصر العربية (١: ١,٠٠٠,٠٠٠) ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م

الفصل الأول
تطور حجم السكان

يمكن دراسة سكان المدينة – أية مدينة – بعدة أساليب بحثية، من بينها أسلوب يمكن بواسطته دراسة سكان المدينة دراسة مستقلة دون المقارنة بسكان الريف، وإنما تنصب الدراسة بشكل مفصل على سكان المدينة وحدها من حيث دراسة النمو ومكوناته والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك التوزيع والتركيب السكانيين وذلك على مستوى أصغر الأقسام الإدارية (الشياخات) التى تتألف منها المدينة (أحمد على اسماعيل، ١٩٨١، ص ٣٢٥، ٣٢٦).

وطبقاً للأسلوب المذكور، فإنه ستتم الدراسة لتطور حجم سكان مدينة المحلة على مرحلتين متميزتين هما:

١- **المرحلة الأولى:** وتتناول دراسة سكان المدينة فى الفترة السابقة على الأخذ بأسلوب التعدادات السكانية والتى بدأت بتعداد سنة ١٨٨٢م.

٢- **المرحلة الثانية:** وهى مرحلة الدراسة من واقع بيانات ونتائج التعدادات السكانية منذ سنة ١٨٨٢م حتى آخر تعداد سنة ١٩٨٦م.

أولاً: فترة ما قبل التعدادات السكانية:

- ليس من السهل تحديد بداية دقيقة لهذه الفترة الزمنية الطويلة، ولكن يمكن القول إجمالاً بأنها ربما تبدأ مع بداية ظهور المعلومات والبيانات المباشرة عن سكان المدينة.
- ويمكن القول – عامة – أن كتابات الرحالة والجغرافيين المسلمين فى العصور الوسطى لاسيما العصر العربى الإسلامى، رغم أن أغلبها أشار إلى مدينة المحلة الكبرى، إلا أنها كانت فى جملتها إشارات أما عابرة أو عامة عن الحياة فى المدينة والمهن والأنشطة الرئيسية السائدة، ووضع المدينة بوجه عام دون أية إشارة إلى أعداد وكثافات السكان ونموهم أو تركيبهم، مما يعنى صعوبة الإشارة إلى الأوضاع السكانية إشارة رقمية إحصائية تدل على تطور معين لحجم السكان، سوى أنه مع عصور الرواج الإقتصادى كانت المدينة تزدهر وتنمو سكانياً والعكس فى عصور الاضمحلال الاقتصادى كانت

المدينة تتدهور فيقل عدد سكانها، وهى فى ذلك شأنها فى ذلك شأن أية مدينة مصرية أخرى.

- أما فى أول تقدير لسكان مدينة المحلة الكبرى - حسب المراجع المتاحة - فكان فى نهاية القرن الثامن عشر على يد علماء الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١)، والذين قدروا سكانها آنذاك بحوالى سبعة عشر ألف نسمة، لتأتى فى المرتبة الثالثة بين مدن مصر بعد القاهرة (٢٦٠,٠٠٠ نسمة) ومدينة دمياط ذات العشرين ألف نسمة وقتئذ، ثم جاءت مدينتا الأسكندرية ورشيد فى المرتبة الرابعة معاً بعد المحلة الكبرى بحجم سكانى بلغ خمسة عشر ألف نسمة لكل منهما على حدة، تلتها مدينة طنطا بحوالى عشرة آلاف وخمسمائة نسمة شاغلة المرتبة الخامسة، بل أن سكان مدينة المحلة الكبرى وقتئذاك تجاوز عددهم - أو كاد- عدد سكان مدن المنصورة (٧٥٠٠ نسمة) ومنوف (٥٠٠٠ نسمة) وقليوب -٤٥٠٠ نسمة) فرادى أو مجتمعة، وثلاثتها كانت عواصم أقاليم إدارية آنذاك. ويعنى ذلك أن مدينة المحلة الكبرى كانت ثانية مدن الدلتا وثالثة مدن مصر حجماً سكانياً آبان الحملة الفرنسية على مصر (نوال عبدالله - ١٩٦٥، ص ١٠٨).

- ولم يظهربعد تقدير الحملة الفرنسية هذا أى تقدير آخر، حتى كان تقدير على مبارك فى خططه التوفيقية والذى كان أقرب إلى التخمين، وحيث قدر فيه سكان مدينة المحلة الكبرى بنحو الخمسين ألف نسمة، وهو كما يبدو مبالغ فيه إذا قورن بتقدير الحملة الفرنسية السابق عليه مباشرة، لأن الأخير اعتمد على أفراد تنقصهم الدراية والخبرة فى هذا الشأن على العكس من علماء الحملة الفرنسية (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١٠٩).

ولم يظهر فى الأفق أى تقدير لسكان المدينة بعد ذلك، حتى كان تعداد السكان الأول لمصر الذى أجرى فى سنة ١٨٨٢ م، فى ظروف الاحتلال الانجليزى لمصر واضطراب الأحوال وتهرب الناس من التعداد، فكانت نتائجه دون الحقيقة بدرجة ملحوظة، وفيه بلغ سكان مدينة المحلة الكبرى (٢٧٨٥١) نسمة آنذاك، وصفوة القول أنه ليست بين أيدينا

بيانات إحصائية كافية ودقيقة عن تطور عدد سكان المدينة فى القرون الماضية، للوقوف على حقيقة تطور السكان فى هذه الفترة.

ثانياً: فترة التعدادات السكانية:

تغطى التعدادات السكانية الرسمية فى مصر فترة زمنية تناهز قرناً من الزمان، وفيما يلى دراسة لسكان مدينة المحلة الكبرى عبر هذه الفترة الزمنية.

جدول رقم (١) يوضح تطور حجم سكان مدينة المحلة الكبرى خلال افترة (١٨٨٢ م - ١٩٨٦ م)

مسلسل	سنة التعداد	جملة السكان	٪ الزيادة السنوية
١	١٨٨٢	٢٧٨٥١	-
٢	١٨٩٧	٣١٧٩١	٠.٩٪
٣	١٩٠٧	٣٣٥٤٧	٠.٦٪
٤	١٩١٧	٣٨٠٨٨	١.٤٪
٥	١٩٢٧	٤٥٦٤٢	٢.٠٪
٦	١٩٣٧	٦٣٢٩٢	٣.٩٪
٧	١٩٤٧	١١٥٧٥٨	٨.٣٪
٨	١٩٦٠	١٧٨٢٨٨	٤.٢٪
٩	١٩٧٦	٢٩٢١١٤	٤.٠٪
١٠	١٩٨٦	٣٦٠٥٠٩	٢.٣٪

المصدر : التعدادات السكانية المختلفة لمديرية (محافظة) الغربية بإستثناء تعداد سنة ١٩٦٦م)

من تأمل بيانات الجدول السابق رقم (١) يتضح الآتى:

١- أنه من ربط بيانات الجدول الخاصة بجملة سكان مدينة المحلة الكبرى بتقدير سكان المدينة على يد علماء الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر، يتضح أن المدينة لم تضاعف عدد سكانها على مدى قرن من الزمان تقريباً حسب تعداد ١٨٩٧، بل كاد

عدد السكان يتضاعف فى التعداد التالى من ١٧ ألف نسمة آبان الحملة الفرنسية إلى ٣٣.٥ ألف نسمة حسب نتائج تعداد سنة ١٩٠٧ (١٩٧٪) ويرجع ذلك أساساً إلى الأسباب الآتية:

أ- اجتذاب مدينة طنطا وظيفة عاصمة الغربية من مدينة المحلة الكبرى فى سنة ١٨٣٦م، وتحول الأخيرة إلى مجرد ناحية تابعة لمركز سمنود الجار الشرقى لها.

ب- الاحتلال الانجليزى لمصر منذ سنة ١٨٨٢م وإجهازه على الصناعة محاولاً وأدها وإجهاض محاولاتها، مما أضعف البؤر الصناعية كمدينة المحلة الكبرى وبالتالى أفقدها قدرتها على النمو أو كاد.

ويعزى القدر الضئيل من الزيادة السكانية التى شهدتها المدينة لاسيما فى النصف الثانى من القرن الماضى، إلى إنشاء خط سكة حديد (طنطا - المحلة الكبرى- المنصورة) وما ترتب عليه من ربط المدينة بكثير من مدن الدلتا، لاسيما عواصم مديرياتها آنذاك، فضلاً عن الريف الفقير وما نتج عن ذلك من بعض التضخم السكانى والحضرى للمدينة.

جـ - ضآلة الاستثمارات المصرية والأجنبية المتجهة للصناعات التحويلية خاصة الغزل والنسيج وقتذاك، ظناً من المستثمرين وبالذات المصريين أنها مغامرة غير مضمونة العواقب (ابراهيم غانم، ١٩٧٥، ص ٦).

٢- أن المدينة لم تستطع مضاعفة حجمها السكانى منذ سنة ١٨٨٢م حيث كانت (٢٧.٩) ألف نسمة إلا فى تعداد سنة ١٩٣٧ حيث بلغ حجمها السكانى حسب نتائج التعداد آنذاك (٦٣.٣) ألف نسمة (٢٢٧٪) أى فى خلال فترة زمنية تجاوزت نصف القرن، ورغم أنها طويلة نسبياً إلا أنها تعادل نصف المدة الزمنية التى تضاعفت فيها مرة واحدة من قبل والتى تجاوزت القرن من الزمان، وكان حجمها السكانى وقتذاك يبلغ نحو النصف، مما يعنى تولد عوامل نمو جديدة دفعت بمعدلات نموها السكانى نحو الزيادة، وأن كانت بخطى وئيدة إبان الربع الأول من القرن العشرين، ويرجع ذلك أساساً إلى العوامل التالية:

أ- الأجهزة الحكومية الوليدة آنذاك مثل مصلحة التجارة والصناعة سنة ١٩٢٢، ثم اتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٢٢، فضلاً عن توقف تدفق المصنوعات الأجنبية على مصر. (ابراهيم غانم، ١٩٨٥، ص ٩).

ب- إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى فى سنة ١٩٢٧م التى كانت -ومازالت - الدافع الأقوى لنمو المدينة سكانياً وحضرياً.

جـ - إنشاء خطوط سكك حديد الدلتا الضيقة قبيل سنة ١٩٣٧ والتى ربطت مدينة المحلة الكبرى منذ ذلك الوقت بمدن ثلاث هى : كفرالشيخ فى الشمال، قطور فى الغرب ثم بيلا فى الشمال الشرقى، فضلاً عن الريف المحيط بها (عبد المعطى شاهين، ١٩٩٠م، ص ٢٩٥).

د - تعاظم تأثير خط سكة حديد (طنطا - المحلة الكبرى - المنصورة) الايجابى، والذى ضاعف من أهمية مدينة المحلة الكبرى كقاعدة صناعية وتجارية، لاسيما منذ إنشاء شركتها الصناعية الوليدة.

هـ - تزايد معدلات النمو السكانى فى المدينة إذ بلغ معدل الزيادة الطبيعية بها فى الفترة (١٩٢٠-١٩٢٥) نحو ١٤/الألف، فى حين ارتفعت فى أعقاب إنشاء شركتها الصناعية خلال الفترة (٣٥-١٩٤٠) إلى حوالى ٣٠/الألف. ناهيك عن أعداد المهاجرين إليها للعمل فى شركتها الصناعية. (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١٢٧).

٣- أن المدينة إذا كانت قد ضاعفت عدد سكانها منذ تعداد سنة ١٨٨٢م حتى تعداد سنة ١٩٣٧ بنسبة ٢٢٧٪ فقط، فإنها قد استطاعت - وبجدارة - مضاعفة حجمها السكانى فى التعداد التالى مباشرة سنة ١٩٤٧ بنسبة (٤١٥٪)، أى نحو أربعة أمثال ونصف المثل بل مضاعفته حسب تعداد سنة ١٩٦٠ ما يقرب من ستة أمثال ونصف المثل (٦٤٠٪)، ثم ضاعفته حسب تعداد سنة ١٩٨٦م قرابة ثلاثة عشر مثلاً(١٢٩٤٪). ويشير ذلك بوضوح إلى أن المدينة عاشت منذ سنة ١٩٣٧ ما يشبه الثورة الديمغرافية.

وتعزى هذه الطفرة الديمغرافيه فى حجم المدينة السكانى إلى الأسباب الآتية:

أ- قوة جذب العمالة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى التى دفعت بالمدينة

دفعاً قوياً نحو النمو السكانى والحضرى بل والاقتصادى بسرعة ملحوظة.

ب- التراكم السكانى الكبير فى المدينة الناتج عن تأثير طرق النقل بالسكك الحديدية لاسيما خط سكة حديد (طنطا - المحلة الكبرى - المنصورة) الشريانى.

جـ - التوسع الحضرى السريع الناتج عن فعل طرق النقل البرى لاسيما الطريق البرى الحيوى (طنطا - المحلة - المنصورة) وكذا طريق (المحلة - كفرالشيخ).

د- إنشاء شركة النصر للغزل والنسيج والصباغة فى المدينة فى منتصف القرن العشرين كعامل نمو كبير جديد، ناهيك عن مصانع الغزل والنسيج الخاصة الأخرى.

هـ - النمو السكانى السريع بالمدينة الناتج عن الزيادة الطبيعية من جهة والتى قفزت معدلاتها من ١٦٪ فى كل من سنتى ١٩٢٤، ١٩٢٥، إلى ٣٥/الألف فى سنوات ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٥، بل وإلى ٣٦٪ فى سنة ١٩٥٩. (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١٢٦) ثم إلى الهجرة السكانية (العمالة) الوافدة إلى المدينة من جهة أخرى، والتى قفزت من (٦٦٤٦) مشتغل بشركة المحلة للغزل والنسيج فى سنة ١٩٣٧ إلى نحو (٢٦٨٠٢) مشتغل فى سنة ١٩٤٧م (عبد المعطى شاهين، ١٩٩٠م، ص ٢٩٩). هذا فضلاً عن العمالة الوافدة للعمل فى مؤسسات الخدمات التى تطلبها النمو الحضرى بالمدينة كالخدمات التعليمية والصحية والإدارية وغيرها.

و- الإصلاحات الجمركية إبان الثلاثينات وإنشاء وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ وبدء عصر التخطيط. (ابراهيم غانم، ص ١٠، ٢١).٤- من تأمل بيانات الجدول السابق نفسه رقم (١) نسب الزيادة السنوية، فأنه يمكن تقسيم تطور النمو السكانى بمدينة المحلة الكبرى إلى مرحلتين رئيستين متميزتين كما يلى:-

أ- المرحلة الأولى: تبدأ بتعداد سنة ١٨٨٢م وتنتهى بتعداد سنة ١٩٢٧ وتتسم هذه المرحلة بالنمو السكانى البطئ خاصة فى الفترتين التعداديتين الأولين الأولى (سنة ١٨٨٢-سنة ١٨٩٧)، والثانية (١٨٩٧-١٩٠٧)، إذ ظلت نسب الزيادة السنوية دون الواحد فى المائة أبان الفترتين، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد تميزت الفترتين التعداديتين الأخيرتين (١٩٠٧-١٩١٧/١٩١٧ - ١٩٢٧) من هذه المرحة بميل النمو

السكانى نحو الزيادة، وذلك للأسباب المذكورة سلفاً، لاسيما تلك المتعلقة والمترتبة على الحرب العالمية الأولى كالنمو الصناعى.

ب- المرحلة الثانية: وتبدأ منذ تعداد سنة ١٩٣٧ وتستمر حتى التعداد الأخير سنة ١٩٨٦م، وتتسم هذه المرحلة بالنمو السكانى السريع بوجه عام، إذ قفزت نسب النمو قفزة عالية منذ بداية هذه المرحلة من (١٢٠٪) إلى (١٣٩٪) خلال الفترة التعدادية (١٩٢٧-١٩٩٣٧) أى منذ نهاية المرحلة السابقة وبداية هذه المرحلة، بل وقفزت النسبة من ١٣٩٪ إلى ١٨٣٪ حسب نتائج تعداد سنة ١٩٤٧، ولئن شابته بعض الشكوك بالمبالغة فى نتائجه لتمثل الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧) قمة الزيادة السكانية فى سلسلة التطور السكانى للمدينة خلال الفترة (١٨٨٢م - ١٩٨٦م) كما شكل سكان المدينة فى تعداد سنة ١٩٢٧ نحو ٢٩٪ من جملة سكان المركز بينما شكلوا نحو ٤٤٪، ٤٧٪، ٤٩٪، ٤٨٪من جملة سكان المركز فى التعدادت الأربعة الأخيرة على الترتيب.

٥- تتسم الفترة التعدادية الأخيرة المحصورة بين (١٩٧٦-١٩٨٦) بانخفاض نسب الزيادة السكانية فى المدينة بشكل ملحوظ، إذا قورنت بنظيرتها للفترات التعدادية الثلاث السابقة عليها مباشرة، مما قد يوحى ببداية اتجاه تنازلى فى معدلات النمو السكانى للمدينة فى المستقبل، وبالتالى بداية مرحلة أخرى من مراحل النمو السكانى للمدينة. ويعزى هذا الإنحدار إلى الأسباب الآتية:

أ- تطبيق سياسة الإنفتاح الاقتصادى فى مصر منذ منتصف السبعينات خاصة فى قطاع الصناعة التحويلية وما ترتب عليها من إنشاء بؤر صناعية جديدة متطورة تكنولوجيا وذات أجور عالية جذبت العمالة مما أدى إلى انخفاض أعداد المهاجرين المتدفقين على المدينة عن ذى قبل.

ب- تحول دفة الهجرة السكانية الداخلية إلى هجرة عمالة خارجية تنزح من مصر إلى خارجها لاسيما إلى دول النفط العربية.

جـ- تفاقم الأزمات والمشكلات فى المدن المصرية خاصة المدن الكبيرة ومنها مدينة المحلة الكبرى، مما حول عوامل الجذب بها إلى عوامل طرد.

د- وقد يفسر بعض الاقتصاديين هذا التراجع فى معدلات الزيادة السكانية بمدينة المحلة الكبرى فى الفترة التعدادية الأخيرة، بأن المدينة ربما تجاوزت مرحلة الحجم السكانى /الاقتصادى الأمثل، على اعتبار أن الحجم الأمثل هذا هو الحجم الذى يتغير فى الاتجاه الصحيح لضمان الزيادة فى متوسط ناتج الفرد، وأن التغير الصحيح يتمثل فى التغير الذى يكفل تحقيق أكبر عوائد ممكنة من الصناعة على المدى الطويل ومع ذلك لا يضر بالمصالح الخاصة لمجموعة السكان طيلة هذه الفترة. (عبد الحميد الغزالى، ١٩٧٣، ص ١١٠، ١١١).

٦- ومن تأمل بيانات الجدول السابق خاصة نسب الزيادة السكانية الكلية والسنوية فإنها تمثل مؤشراً يمكننا من تطبيق نظرية "ليوكلاس" التى ظهرت فى سنة ١٩٨١م كاحدى نظريات نمو المدن فى الدول الصناعية والتى تحدد أربع مراحل لتطور المدن، تسمى المرحلة الأولى بمرحلة التحضر وذلك نتيجةالتنمية الصناعية فى البداية والتى تجتذب المهاجرين بأعداد ضخمة لاسيما من الريف المجاور، وتؤدى هذه الهجرة إلى نمو سكان المدينة بسرعة، ويتضح من بيانات الجدول السابق نفسه أن التنمية الصناعية دفعت بمدينة المحلة الكبرى قدماً على طريق النمو منذ بدء هذه التنمية الحديثة والتى تمثلت أساساً فى إنشاء شركة مصر المحلة للغزل والنسيج سنة ١٩٢٧، ثم شركة النصر للصباغة، ولكن نتيجة لبعض المتغيرات المعاصرة مثل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، وهجرة العمالة المصرية إلى الخارج، ثم تفاقم الأزمات والمشكلات فى المدينة مما أدى إلى تباطؤ نموها السكانى - وبالتالى الحضرى - فى الآونة الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م) الأمر الذى يحدو بنا للتكهن بأن مدينة المحلة الكبرى ربما أنهت المرحلة الأولى من مراحل هذه النظرية وأنها اليوم تقف - أو تكاد - على أعتاب المرحلة الثانية والتى تتميز بنزوح السكان من المدينة إلى سكنى الضواحى، أما المرحلة الثالثة فتتميز "بالتفكك الحضرى" والذى يتمثل فى بدء تناقص سكان المدينة، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتتميز بعملية "إعادة التحضر" كمحاولة لاصلاح الخلل الذى أصاب المدينة (فتحى مصيلحى، ١٩٨٧، ص ١٣١ - ١٣٤).

ومن الجدير بالذكر فإنه رغم تناقص نسب نمو سكان المدينة فى الفترة التعدادية

الأخيرة، فإن حجمها السكانى تجاوز حجم مدينة طنطا العاصمة إبان الفترة ذاتها بسبب التنمية الصناعية وبالمثل تجاوز حجم سكان مدينة شبرا الخيمة نظيرة لمدينة بنها عاصمة المحافظة وكذلك تجاوز حجم سكان مدينة كفر الدوار نظيره لمدينة دمنهور عاصمة المحافظة أبان الفترة ذاتها (١٩٧٦ - ١٩٨٦) (محاسن حسنين، ١٩٨٨، ص ٩٥، ٩٦).

ثالثاً: تطور النمو السكاني فى شياخات المدينة:

يصعب على الباحث دراسة تطور النمو السكانى على مستوى شياخات مدينة المحلة الكبرى لأبعد من فترتين تعداديتين، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن مدينة المحلة الكبرى كانت فى تعداد سنة ١٩٦٠م - على سبيل المثال - مجرد بندر مقسم إلى ثمانية أقسام محلية (شياخات) هى شياخات أبو الفضل وأبو القاسم والحنفى والشكرة وصندفا ومدينة العمال وميدان المحطة وولى الدين (كراسة تعداد الغربية تعداد سنة ١٩٦٠، الجدول ١٩، ص ٣٣٢، أما فى تعدادى الغربية ١٩٧٦ ، ١٩٨٦م، فقد تغير الوضع فى المدينة تغيراً جوهرياً، فالمدينة قسمت إلى قسمين إداريين كبيرين هما قسم أول المحلة الكبرى، وقسم ثان المحلة الكبرى هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فقد تم تقسيم كل من هذين القسمين الكبيرين إلى عدة أقسام محلية (شياخات) كان من نصيب قسم أول المحلة الكبرى ست شياخات هى شياخات التحرير والمنسى خضر سرحان وحسين سيد أحمد وعبد الحى شلبى ومحلة البرج وناصر، أما قسم ثان المحلة فقد حظى بخمس فقط هى شياخات أحمد المنسى وأمام الحسينى وحبيب السنجاوى ومحمد حسين السحلى ومصطفى الأجرودى (تعداد السكان لمحافظة الغربية سنة ١٩٧٦، ١٩٧٨، جـ١، جدول، ص ٧٣-٧٥).

وبناء على كل ما سبق وكنتيجة له فأنه ليس أمامنا بد من أن تبدأ دراستنا لسكان المدينة على مستوى الشياخات من تعداد سنة ١٩٧٦م، أى أن الدراسة ستقتصر على فترة تعدادية واحدة وهى الفترة الأخيرة فقط (١٩٧٦-١٩٨٦).

جدول رقم (٢) يوضح أعداد السكان في شياخات المدينة وتغيراتها خلال الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦م)

م	الشياخات	السكان ١٩٧٦	السكان ١٩٨٦	٪ التغير الكلي	٪ الزيادة السنوية
١	التحرير	٢١٤٩٢	١٦٩٤٧	٠,٧٩٪	-٢٪
٢	المنسى خضر سرحان	٣٧٣٠	١٨٧٤٠	٠,٠٢٪	+٤٠,٢٪
٣	حسين سيد أحمد	١٤٢٨٣	٢٤٥٥٣	١٧٢٪	+٧,٢٪
٤	عبد الحى شلبى	٣٤٨٣٨	٢٥٥٠٤	٠٧٣٪	-٢,٧٪
٥	محلة البرج	٢٣٤٩٢	٣١١٤٦	١٣٣٪	+٣,٣٪
٦	ناصر	٤٢٠٦٥	٥٧٤٨٢	١٣٧٪	+٣,٧٪
٧	أحمد المنسى	١٦٠٥٥	١٣٩٣٢	٠٨٧٪	-١,٣٪
٨	أمام الحسينى	٩٥١٦٨	١٢٤٣١٦	١٣١٪	+٣,١٪
٩	حبيب السنجاوى	٨٢٨٤	٦٨٤٩	٠٨٣٪	-١,٧٪
١٠	محمد السحلى	١٥٩٨٠	١٩٣٤٦	١٢١٪	+٢,١٪
١١	مصطفى الأجرودي	١٦٧٢٧	٢١٠٩٤	١٢٦٪	+٢,٦٪
	جملة المدينة	٢٩٢١١٤	٣٦٠٥٠٩	١٢٣٪	٢,٣٪

المصدر : تعداد سنة ١٩٧٦ ص ٧٣-٧٥ جـ١، وتعداد سنة ١٩٨٦، ص ١٤، ١٥.

من تأمل بيانات الجدول رقم (٢) يتضح الآتي:

١- إذا كانت معدلات النمو السكانى فى مدينة المحلة الكبرى قد انخفضت فى الفترة التعدادية الأخيرة عن ذى قبل - كما يبدو من الجدول السابق رقم (١) فإن بيانات هذا الجدول رقم (٢) تفصح عن أن هذا النمو المنخفض لم يشمل كافة شياخات المدينة فى كلا قسميهما، إذ تبين أن هنالك أربع شياخات (اثنتان فى كل من قسميها أول، ثان) لم تشهد نمواً بل شهدت جميعها تناقصاً فى أعداد سكانها خلال الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م)، وهذه الشياخات الأربع هى : شياختا التحرير وعبد الحى شلبى فى

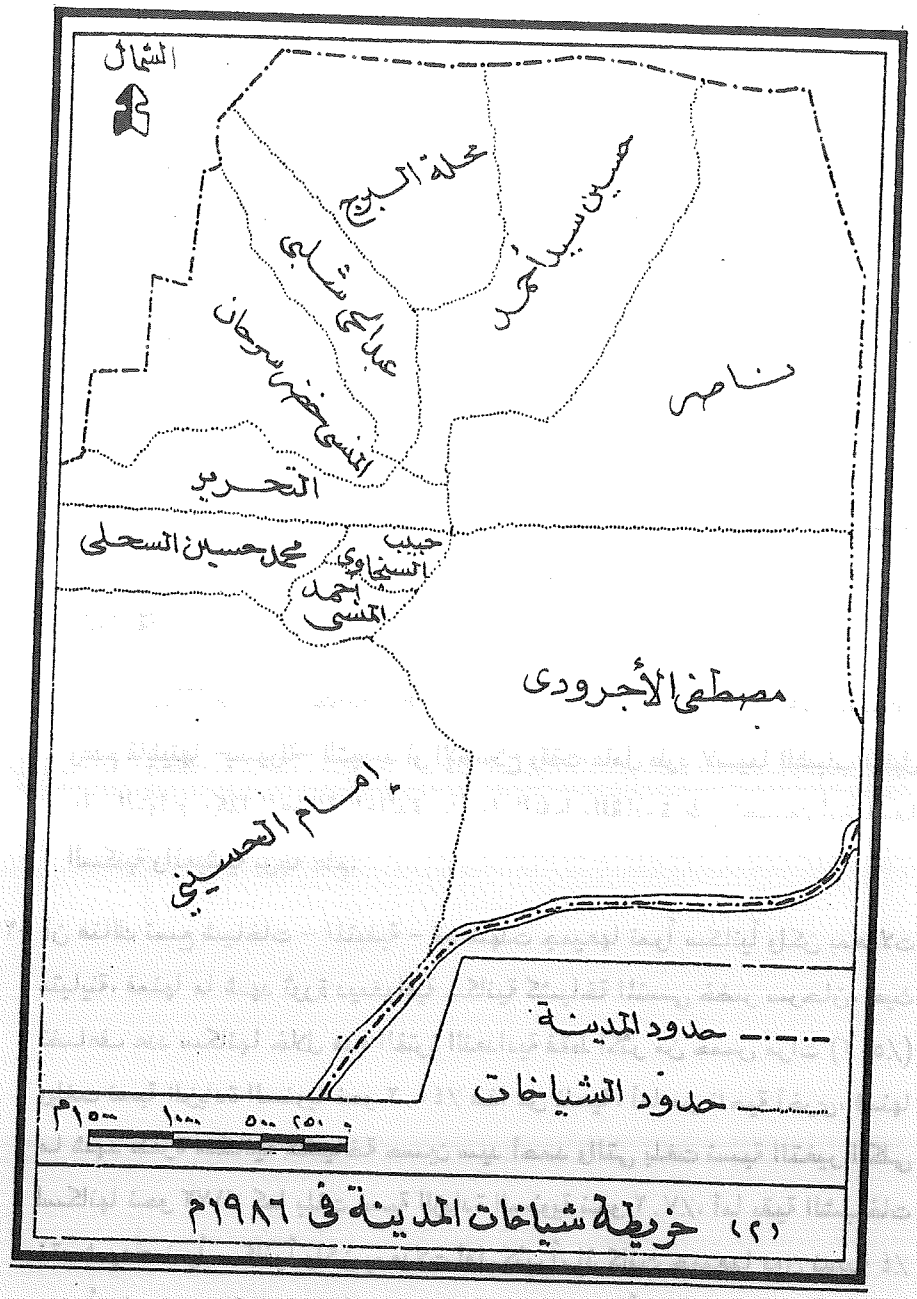

(٢٢) خريطة شياخات المدينة فى ١٩٨٦م

المصدر : مجلس مدينة المحلة الكبرى ١٩٨٥

قسم أول، وشياختا أحمد المنسى وحبيب السنجاوى فى قسم ثان، وقد يعزى هذا التناقص السكانى بها إلى الأسباب الآتية:

أ- أن الشياخات الأربع تقع مكانياً فى موقع القلب من كتلة المدينة المبنية مشكلة معاً النواة النووية القديمة (صندفا ومحلة شرقيون) التى بدأت منها المدينة ونمت، كما يتضح من الخريطة رقم (٢) لشياخات المدينة.

ب- أن إمكانيات النمو العمرانى بالشياخات الأربع نفدت تماماً أو كادت وبالتالى لم يعد بوسعها أن تأوى سكاناً جدد لإنعدام الأراضى الفضاء تقريباً.

جـ- أن أغلب مبانيها قديمة ردئية وقليلها متوسط الحال ، ومن ثم فإنها غير قابلة للتعلية وإضافة طوابق جديدة عليها، ويعنى ذلك أن طاقاتها الإستيعابية بلغت حدها الأقصى تقريباً، ومن ثم فليس بالإمكان استيعابها لسكان جدد، (من المشاهدات الميدانية).

د- أن تردى الأوضاع السكانية بأغلب مساكن الشياخات الأربع واكتظاظها بالسكان وعدم قابليتها -بسهولة- للتجديد أو الإصلاح وقفت عامل طرد لاسيما للشباب المقبل على الزواج، وكذا العمالة العائدة من دول النفط والقادرة على تحسين أوضاعها السكنية والمعيشية بوجه عام.

٢- أن هنالك تسع شياخات - المتبقية - قد شهدت جميعها نمواً سكانياً ولكن بمعدلات متباينة، فمنها ما شهد ثورة ديمغوافية سكانية كشياخة المنسى خضر سرحان، حيث تضاعف عدد سكانها خلال هذه الفترة التعدادية فقط أكثر من خمس مرات (٥٠٢٪) وبلغت نسبة الزيادة السنوية نحو ٢ . ٤٠٪ هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى، فمنها ما شهد طفرة سكانية كشياخة حسين سيد أحمد والتى بلغت نسبة التغير الكلى لسكانها نحو ١٧٢٪ كما بلغت نسبة الزيادة السنوية نحو ٢ . ٧٪، أما بقية الشياخات فقد شهدت نمواً سكانياً ولكن بمعدلات أقل كثيراً، إذ كانت جميعها دون نسبة ٤٪ سنوياً، ولم تزد جملة الزيادة الكلية لسكانها عن الثلث تقريباً.

٣- يمكن تفسيرالثورة الديمغرافية فى شياخة المنسى خضر سرحان وكذا الطفرة التى

شهدتها شياخة حسين سيد أحمد بما يلي:

أ- اتساع إمكانات النمو العمرانى المتاحة بهما عن كثير من شياخات المدينة الأخريات لاسيما وأنهما على أطراف المدينة فى الجهة الشمالية الغربية (شياخة المنسى خضر) والشمالية عامة (شياخة حسين سيد أحمد) وذلك على العكس مثلاً من شياختى أحمد المنسى وحبيب السنجاوى الحبيستين.

ب- أن نمو المدينة - جملة - يتمشى مع النمو العمرانى العام للمدينة المصرية (الدلتاوية) الذى يتزايد صوب الجهة الشمالية عامة والشمالية الغربية بخاصة كقبلة له يولى وجهه شطرها، إستقبالاً للرياح الشمالية المعتدلة القادمة من البحر المتوسط.

الفصل الثانى

الزيادة الطبيعية للسكان

يقصد بالزيادة الطبيعية للسكان الزيادة السكانية الناتجة عن الفرق بين المواليد وبين الوفيات.

ولدراسة حركة المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية يفضل أن نجملها لفترات عشرية (عقدية) لتتمشى مع التعدادات السكانية حتى يتسنى حساب المعدلات بطريقة أدق حين ننسبها إلى نتائج تعدادات سكانية لا إلى تقديرات، ومن جهة أخرى، فإن دراستها كمتوسطات عامة تكون أقرب إلى توضيح الاتجاهات العامة لهذه المعدلات.

ومن تأمل بيانات للاحصاءات الحيوية خاصة المواليد والوفيات نجد أنها بدأت منذ سنة ١٩١٢م بالفعل، غير أن مصلحة الاحصاء (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حالياً) اعتبرت سنة ١٩١٧م حداً فاصلاً بين المعدلات المشكوك فيها وهى السابقة عليها، وبين المعدلات الموثوق فيها وهى ما تليها (محمد صبحى عبد الحكيم، ١٩٥٨، ص ٢١٥).

ولذا سوف تبدأ دراستنا منذ سنة ١٩١٧ وعلى مستوى الفترات التعدادية العشرية غالباً.

أما الفترة منذ ١٩٦٠ باعتبارها الفترة الأحدث والأقرب إلى تشكيل النمو السكانى الطبيعى فى الوقت الراهن، فانه من الأفضل دراستها تفصيلياً.

جدول رقم (٣) يوضح معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بالمدينة خلال الفترات التعدادية منذ سنة ١٩١٧ حتي سنة ١٩٦٠م.

الفترات التعدادية	المواليد	الوفيات	الزيادة الطبيعية
١٩١٧-١٩٢٧	٤٣,٤	٣٢,٤	١١/الألف
١٩٢٧-١٩٣٧	٥٣	٣١,٢	٢١,٨/الألف
١٩٣٧-١٩٤٧	٥٢,٤	٣٧,٤	١٥/الألف
١٩٤٧-١٩٦٠	٤٧,٨	١٩,٦	٢٨,٢/الألف

الجدول من حساب الباحث.

من تأمل بيانات الجدول السابق رقم (٣) يتبين الآتى:

١- أن الفترة التعدادية الأولى (١٩١٧-١٩٢٧) بالجدول تتسم بارتفاع معدلات كل من المواليد والوفيات وبالتالى انخفاض معدل الزيادة الطبيعية فى المدينة عامة مقارناً بنظرائه فى الفترات التعدادية التالية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن المدينة - كجزء من مصر - كانت تعيش آنذاك فيما يعرف بالمرحلة الأولى البدائية حسب نظرية الانتقال الديمغرافى Demographic Transition Theory للمجتمعات، والتى تتسم بارتفاع معدلات المواليد (٤٠-٥٠/الألف) والوفيات (٣٠-٣٥/الألف) وتذبذبهما (غلاب وزميله، ١٩٨٤، ص ١٨٠)، ومن ثم انخفاض عام فى معدلات الزيادة الطبيعية والتى أحياناً ما تصل إلى حد العدم نتيجة تفوق الوفيات فى سنة أو أكثر على نظيرتها المواليد، فعلى سبيل المثال سجلت المواليد معدلات عالية ومتذبذبة أبان تلك الفترة بلغت نحو ٨٣,١/الألف، ٣٦/الألف، ٤٣,٥/الألف، ٥٥,٥/الألف فى سنوات ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩٢٣، ١٩٢٦ على الترتيب، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد سجلت الوفيات معدلات متذبذبة بلغت ٣٦و٨، ٤٢,٧، ٣٠,٨، ٣٢ فى الألف فى السنوات السابقة نفسها على الترتيب، وذلك مما يؤكد التذبذب فى النمو الطبيعى للسكان من جهة وكذا يؤكد انعدام الزيادة الطبيعية للسكان فى قلة من السنوات مثل سنة ١٩١٨ من جهة أخرى. (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١٢٦) ويرجع الارتفاع الملحوظ فى معدلات الوفيات فى سنة ١٩١٨ حتى تجاوز نظيره للمواليد إلى تفشى بعض الأوبئة والأمراض مثل وباء الحمى الصفراء والحمى الاسبانيولية والتى حصدت كلتاهما أعداداً ضخمة من السكان وقتذاك لا من الوجه البحرى فحسب بل واجتاحت الصعيد أيضاً حيث سجلت وفيات مدينة قنا أيضاً معدلات للوفيات بلغ (٦٥/الألف) وتفوق كثيراً على نظيره للمواليد الذى بلغ (٤٤/الألف) فقط سنة ١٩١٨. (حمدى أحمد يوسف، ١٩٨٠، ص ٣١٠).

- سجلت الفترة التعدادية الثانية بالجدول (١٩٢٧-١٩٣٧) مستوى عالياً لمعدلات الزيادة الطبيعية بلغ ضعف (مثلي) نظيره للفترة التعدادية السابقة مباشرة أو كاد، ويفصح الجدول عن أن هذه الطفرة فى الزيادة الطبيعية لم تنتج عن انخفاض فى معدلات الوفيات أبان تلك الفترة، لأنها ما تزال مرتفعة على حالها كما كانت فى الفترة السابقة،

وإنما تولدت هذه الطفرة عن قفزة عالية فى معدلات المواليد أبان تلك الفترة بلغ متوسطها ٥٣/الألف، بعد أن كان ٤٣.٣/الألف (فى الفترة التعدادية السابقة) أى بتحقيق زيادة بلغ متوسطها حوالى ١٠/الألف وهى بالطبع زيادة كبيرة انعكست مباشرة على معدلات الزيادة الطبيعية بالإيجاب.

وتعزى الطفرة الكبيرة فى معدلات المواليد أبان تلك المرحلة الثانية، إلى ما سبق أن أشرنا إليه، وهو إنشاء شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج بالمدينة سنة ١٩٢٧، وما ترتب على إنشائها وتشغيلها من جذب أعداد كبيرة من أبناء المناطق المحيطة والمجاورة للعمل بها والإقامة فى المدينة حتى تضاعف عدد العاملين بها بنسبة ٣٠٣٪ خلال هذه الفترة التعدادية حتى سنة ١٩٤٧ الأمر الذى ترتب عليه زيادة سريعة فى معدلات المواليد بالمدينة، ولعله من المعروف أيضاً أن توطين الصناعة فى المدينة من شأنه أن يرفع من مستويات معيشة سكانها والذى يؤدى بدوره - فى الدول النامية الفقيرة بصفة خاصة - إلى زيادة فى حالات الزواج ومن ثم المواليد بدرجة أوضح.

- سجلت الفترة التعدادية الثالثة (١٩٣٧ - ١٩٤٧) مستوى منخفضاً لمعدلات الزيادة الطبيعية، خاصة إذا قورن بنظيره السابق مباشرة الذى يفوقه بنحو ٦.٨/الألف، فى حين يطل أعلا من نظيره للمرحلة التعدادية الأولى بنحو ٤/الألف، ويشير ذلك التباين فى معدلات الزيادة الطبيعية إلى التذبذب كسمة أساسية فى معدلات المواليد والوفيات فى المرحلة الأولى البدائية من مراحل نظرية التطور الديمغرافى للمجتمعات، حيث يكون المجتمع بدائياً متخلفاً تجتاحه الأزمات والأوبئة والأمراض ويكون عاجزاً عن مواجهة هذه الأزمات ومقاومة تلك الأوبئة والأمراض.

- ويبدو من بيانات الجدول الخاصة بالمرحلة التعدادية الثالثة هذه أن الانخفاض الذى طرأ على معدلات الزيادة الطبيعية لم يكن ناشئاً عن انخفاض فى معدلات المواليد آنذاك، لأنها ما زالت مرتفعة على حالها كما كانت فى المرحلة السابقة مباشرة، وإنما تكمن العلة فى الطرف الآخر السالب ألا وهو معدلات الوفيات وتتمثل علة ذلك أساساً فى سيادة ظروف الحرب العالمية الثانية فى مصر أبان معظم سنوات هذه الفترة بوجه خاص (١٩٣٩-١٩٤٥م) والتى تمثلت فى وفود أعداد غفيرة من جيوش الحلفاء

(لانجليزية بصفة خاصة) ومرابطتهم فترة طويلة على أرض مصر، خشية أن تقع مصر في قبضة دول المحور (حملة رومل، ومعركة العلمين)، ولضمان استمرار مصر مستعمرة انجليزية، وكان على مصر أن تطعم هذه القوات المتحاربة فشح الطعام وندر واجتاحت البلاد مجاعة، لاسيما في سنة ١٩٤٢ وعجزت أعداد غفيرة من المصريين عن الحصول على الطعام الضروري، فراحت أعداد كبيرة ضحية الموت جوعاً خاصة الأطفال والمسنين، (ومن هنا وفي تلك الآونة بالتحديد ظهرت في مصر بطاقات التموين لأول مرة في تاريخها الحديث لتنظيم الحصول على الضروري من السلع الغذائية والتموينية)*. وقد ارتفعت معدلات الوفيات آنذاك وبلغت أقصاها في سنة ١٩٤٢م حيث سجلت معدلاً عالياً للغاية، بلغ ٤١.٩/الألف بينما كان في السنتين السابقتين مباشرة ٣٢.٨/الألف سنة ١٩٤١، ٣٠.٤/الألف سنة ١٩٤٠ ثم كان ٣٦.٨/الألف سنة ١٩٤٣، ولم تشهد المدينة معدلاً مثله سوى معدل سنة ١٩١٨ فقط (٤٢.٧/الألف) وحتى معدل المواليد أيضاً فقد سجل انخفاضاً ملحوظاً في سنة ١٩٤٢ إذ بلغ ٥٠.٥/الألف بينما كان في السنتين السابقة (١٩٤١) نحو ٥٦.٨/الألف، والتالية(١٩٤٣) نحو ٥٨.٢/الألف وذلك بسبب الظروف المضطربة التي لازمت فترة الحرب العالمية الثانية.

ولقد عمت الاضطرابات الناجمة عن الحرب وكذا المجاعة الناتجة عنها كافة انحاء مصر، فأثرت سلباً وبوضوح على معدلات كل من المواليد والوفيات في الوجه البحري والوجه القبلي على السواء، فقد بلغت معدلات المواليد في سنة ١٩٤٢ في مدينة قنا بأعماق الصعيد ٤٠/الألف وذلك بانخفاض ملموس قدره ١٠/الألف عن أي من السنتين السابقة واللاحقة على حد سواء.

أما معدلات الوفيات والتي بلغت في سنة ١٩٤٢ نحو ٤٧.٨/الألف في حين كانت ٣٣/الألف في سنة ١٩٤١، ونحو ٣٨.٥/الألف في سنة ١٩٤٣.

(حمدي أحمد يوسف، ١٩٨٠)، ص ٣١٠)، فقد سجلتا بذلك تدهوراً حاداً ومن ثم

(*) من محاضرات أ.د. محمد صبحي عبد الحكيم علي طلاب الليسانس بكلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.

حققنا معدلين للزيادة الطبيعية منخفضين انخفاضاً ملموساً فى سنة ١٩٤٢ بالذات بلغ مقداره ٨,٦/الألف فى مدينة المحلة الكبرى، وبلغ نظيره فى مدينة قنا نحو ٧,٩/الألف فى السنة ذاتها.

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية فى قنا للفترة التعدادية الثالثة (١٩٣٧-١٩٤٧) نحو ١٠,٤/الألف فى حين كان نظيره للفترة التعدادية الثانية (١٩٢٧-١٩٣٧) نحو ١٣,٥/الألف. مما يشير إلى أن كلتا المدينتين المحلة الكبرى بموقعها فى قلب الوجه البحرى شمال مصر، ومدينة قنا بموقعها فى قلب الصعيد جنوب مصر تتشابهان وتتماثلان كثيراً فى اتجاهات معدلات النمو الطبيعى للسكان أبان تلك الفترة الزمنية، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن كلتا المدينتين سارتا فى الاتجاه العام لمعدلات النمو الطبيعى لسكان مصر آنذاك والتى بلغت ١٣,٧/الألف، ١٦,٣/الألف، ١٤,٥/الألف لكل من الفترات التعدادية الثلاث على الترتيب (حمدى يوسف، ١٩٨٠، ص ١٠٠، ١٠٣).

- ومن تأمل كل من معدلى المواليد والوفيات فى الفترة التعدادية الرابعة والأخيرة بالجدول (١٩٤٧-١٩٦٠) يتبين أن معدل المواليد قد انخفض قليلاً بمقدار (٤,٦/الألف) عن نظيره للفترة السابقة مباشرة الأمر الذى يوحى بانخفاض نسبى فى معدلات الزيادة الطبيعية كرد فعل مباشر، غير أن النتيجة لم تكن كذلك، بل كانت على العكس تماماً من ذلك؟! إذ حقق النمو الطبيعى للسكان فى تلك الفترة بالذات معدلات عالية لم تشهدها المدينة من قبل، إذ بلغ معدل الزيادة الطبيعية نحو ٢٨,٢٪/الألف وهو ما كاد يبلغ ضعف (مثلى) نظيره للفترة التعدادية الثالثة السابقة عليه مباشرة ؟!

ومن فحص بيانات الوفيات يتبين أن السبب الجوهرى وراء الارتفاع الملحوظ فى معدلات الزيادة الطبيعية لتلك الفترة يكمن أساساً فى الانخفاض الواضح فى معدلات الوفيات أبان تلك الفترة، والذى بلغ مقداره (١٧,٨/الألف) ؟! ويعنى ذلك أن معدل الوفيات أبان تلك الفترة قد انخفض بشدة حتى كاد يبلغ- آنذاك- قرابة نصف نظيره للفترة التعدادية السابقة مباشرة (١٩٣٧-١٩٤٧م).

مما سبق يتضح جلياً أن الطفرة الكبيرة فى الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أبان تلك

الفترة بالذات (١٩٤٧-١٩٦٠م) كانت راجعة أساساً إلى الانخفاض الكبير فى معدلات الوفيات أكثر مما هى راجعة إلى معدلات المواليد التى ظلت مرتفعة على حالها كما كانت من قبل فى الفترات السابقة، وأن شابها بعض الانخفاض النسبى، ربما نتيجة انتشار الوعى والتعليم فى أعقاب قيام ثورة سنة ١٩٥٢ لاسيما تعليم الأناث مع اطلاق مجانية التعليم بل وجعله إلزامياً خاصة فى مراحله الأولى وبدء اشتغال المرأة أيضاً.

وبناء على انخفاض معدلات الوفيات فى المدينة أبان تلك الفترة لنخفاضاً ملحوظاً وبالتالى الطفرة الملموسة فى الزيادة الطبيعية للسكان، يمكن الحكم بأن مدينة المحلة الكبرى قد تخطت ما يسمى بالمرحلة الأولى من مراحل نظرية الانتقال (التطور) الديمغرافى للسكان، ودخلت منذ تلك الفترة التعدادية بالذات (١٩٤٧-١٩٦٠م) مرحلة ديمغرافية جديدة هى المرحلة الثانية (الوسطى) من مراحل هذه النظرية الديمغرافية، والتى تعرف بمرحلة الانفجار السكانى أو الثورة الديمغرافية Demographic Revolution والتى تتسم بخصائص مميزة، أهمها انخفاض معدلات الوفيات حتى تتراوح بين (١٥-٢٥/الألف) (عن المرحلة السابقة) ومعدلات مواليد مرتفعة عامة تتراوح بين (٢٥-٤٥/الألف) كما هى الحال فى المرحلة السابقة) ومن ثم ينتج عن ذلك معدلات زيادة طبيعية مرتفعة بطبيعة الحال تبلغ حوالى ٢٠/الألف فى المتوسط (محمد السيد غلاب بالاشتراك، ١٩٨٤، ص ١٨١).

- ومن فحص معدلات الوفيات أبان سنوات هذه المرحلة بل وكذلك سنى المرحلة التعدادية السابقة، تبين أن معدلات الوفاة لم تنخفض قط عن ٣٠/الألف منذ منتصف الثلاثينات حتى منتصف الأربعينات (١٩٣٥ حتى ١٩٤٥) ولكنها بلغت ٢٨.٣/الألف في سنة ١٩٤٦ في حين انخفضت إنخفاضاً ملحوظاً إبتداء من سنة ١٩٤٧ بالذات إذ بلغت ولأول مرة ١٩.٣/الألف ثم تراوحت ما بين ١٩/الألف خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٥١) ثم واصلت انخفاضها فيما بعد (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١٢٦).

ويشير ذلك صراحة إلى أن مدينة المحلة الكبرى قد دخلت المرحلة الثانية (مرحلة الانفجار السكانى) أو مرحلة الثورة الديمغرافية بالفعل إبتداء من سنة ١٩٤٧ وما بعدها، ومن ثم تعد الفترة التعدادية الأخيرة بالجدول (١٩٤٧-١٩٦٠) هى بحق بداية

مرحلة الثورة الديمغرافية بالمدينة.

- ومن الجدير بالذكر هنا أن مدينة المحلة الكبرى لم تكن بذلك متفردة، بل كانت كغيرها من مدن مصر التى دخلت مرحلة الثورة الديمغرافية هذه فى الفترة التعدادية (١٩٤٧-١٩٦٠) ذاتها بل وإبتداء من سنة ١٩٤٧م، فعلى سبيل المثال سجلت معدلات الوفاة فى مدينة قنا فى أعماق الصعيد قيماً قدرها ٣٨/الألف ثم ٣٦/الألف ثم ٢٥.٨/الألف فى الفترات العشرية منذ الفترة (١٩٢٧-١٩٣٧) حتى الفترة (١٩٤٧-١٩٥٧)، وكذا سجلت معدلات الوفاة فى مصر ككل فى الفترات المشار إليها وبالترتيب نفسه قيماً بلغت ٣٧/الألف ثم ٢٧/الألف أيضاً ثم ١٩/الألف ثم واصلت المعدلات انخفاضها الوئيد فى كل من قنا ومصر فى الفترات اللاحقة، مما يؤكد الحكم السابق بتوحد الاتجاهات، وقد يعزى أساساً إلى تقدم الطب والرعاية الصحية ورعاية الطفولة والأمومية بوجه عام، ثم إلى انتشار استخدام الأمصال واللقاحات وحملات التطعيم للأطفال الرضع بصفة خاصة منذ ذلك الحين.

أما عن أحوال معدلات المواليد ومعدلات الوفاة وكذلك معدلات الزيادة الطبيعية للسكان فى المدينة منذ سنة ١٩٦٠م بالذات حتى الوقت الحاضر (١٩٨٦م) فستتم دراستها دراسة تفصيلية على النحو المبين فى الشكل البيانى رقم (٣) والذى استخدم فيه خط الاتجاه العام من أسلوب السلاسل الزمنية بطريقة المربعات الصغرى. (عبد المجيد فراج، ١٩٧٦، ص ٢٦٩).

جدول رقم (٤) يوضح معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في مدينة المحلة الكبرى أثناء الفترة (١٩٦٠،١٩٨٦)

السنة	معدل المواليد / الألف	معدل الوفيات / الألف	معدل الزيادة الطبيعية / الألف
١٩٦٠	٤٦,٥/الألف	١٦,٥/الألف	٣٠/الألف
١٩٦١	٤٧,٤/الألف	١٦,١/الألف	٣١,٣/الألف
١٩٦٢	٤٦,٨/الألف	١٦,٥/الألف	٣٠,٣/الألف
١٩٦٣	٤٩,٢/الألف	١٢,٩/الألف	٣٦,٣/الألف
١٩٦٤	٤١,٦/الألف	٩,٦/الألف	٣٢/الألف
١٩٦٥	٤٢,٨/الألف	١٢,٥/الألف	٣٠,٣/الألف
١٩٦٦	٤١,٤/الألف	١٣,٣/الألف	٢٨,١/الألف
١٩٦٧	٣٦,٢/الألف	١١/الألف	٢٥,٢/الألف
١٩٦٨	٣٤,٥/الألف	١٣,١/الألف	٢١,٤/الألف
١٩٦٩	٣٣,٧/الألف	١١,٩/الألف	٢١,٨/الألف
١٩٧٠	٣٢,١/الألف	١٣,٣/الألف	١٨,٨/الألف
١٩٧١	٣١,٧/الألف	١١,١/الألف	٢٠,٦/الألف
١٩٧٢	٣٢,١/الألف	١١,٦/الألف	٢٠,٥/الألف
١٩٧٣	٣٢,٥/الألف	١١,٢/الألف	٢١,٣/الألف
١٩٧٤	٣٢,١/الألف	١١,٢/الألف	٢٠,٩/الألف
١٩٧٥	٣٣,٥/الألف	١٠,٣/الألف	٢٣,٢/الألف
١٩٧٦	٣٤,٣/الألف	١٠,٨/الألف	٢٣,٥/الألف
١٩٧٧	٣٤,٨/الألف	١٠,٩/الألف	٢٣,٩/الألف
١٩٧٨	٣٤,٢/الألف	١٠,٣/الألف	٢٣,٩/الألف
١٩٧٩	٣٦,٦/الألف	١٠,٣/الألف	٢٦,٣/الألف
١٩٨٠	٣٤,٣/الألف	١٠,١/الألف	٢٤,٢/الألف
١٩٨١	٣٥,٢/الألف	٩,٣/الألف	٢٥,٩/الألف
١٩٨٢	٣٢,٧/الألف	٩,٥/الألف	٢٣,٢/الألف
١٩٨٣	٣٣/الألف	١٠,٧/الألف	٢٢,٣/الألف
١٩٨٤	٣٤,٨/الألف	٨,٤/الألف	٢٦,٤/الألف
١٩٨٥	٣٥,٧/الألف	١١,٥/الألف	٢٤,٢/الألف
١٩٨٦	٣٣,١/الألف	٧,٨/الألف	٢٥,٣/الألف

من حساب الباحث عن بيانات احصائية (أرقام مطلقة) من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرات مختلفة، وسنوات مختلفة.

وكذلك فى الجدول رقم (٤).

ومن تأمل بيانات الجدول رقم (٤) وكذا الشكل البيانى رقم (٣) يتضح أن:

١- أن معدل المواليد للفترة (١٩٦٠-١٩٦٦م) بلغ ٤٥.١/الألف، وهو ما يؤكد استمرارية ارتفاع معدلات التوالد فى المدينة بوجه عام حتى ذلك الحين، وأن شابه بعض الانخفاض النسبى البسيط، وكما يتضح من الشكل البيانى فإن منحنى المواليد أبان هذه الفترة يظل أعلا من خط الاتجاه العام بفارق كبير.

٢- أن معدل الوفاة للفترة (١٩٦٠-١٩٦٦م) بلغ ١٣.٩/الألف، وهو ما يؤكد استمرار الاتجاه العام لمعدلات الوفاة فى المدينة نحو الانخفاض التدريجى الوئيد.

٣- بلغ معدل الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أبان تلك الفترة ذاتها (١٩٦٠-١٩٦٦م) نحو من ٣١.٢/الألف، وهو ما يدعم الاتجاه العام نحو الارتفاع الواضح الذى بدأ منذ سنة ١٩٤٧ وعلى مدى الفترة التعدادية السابقة (١٩٤٧-١٩٦٠م).

- يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن قيم معدلات المواليد فى هذه الفترة تميل للإنخفاض التدريجى بوجه عام، ويتضح ذلك من مقارنة القيمة الزولى لسنة ١٩٦٠م بنظيرتها لسنة ١٩٦٦م، والتى تقل عنها بنحو (٥.١/الألف) وكذلك معدل مواليد سنة ١٩٦١ ونظيره لسنة ١٩٦٥م الذى يصغره بنحو ٤.٦/الألف مما يدعم النتيجة السابقة ويؤكد صدق الاتجاه العام نحو الانخفاض أبان هذه الفترة ولعل الشكل البيانى يعكس ذلك بوضوح.

وبالمثل من تأمل قيم معدلات الوفيات بالجدول ذاته للفترة ذاتها يتضح أن القيم تتخذ اتجاهاً عاماً تنازلياً - ولعل المدى المطلق بين القيمة الكبرى سنة ١٩٦٢م والقيمة الصغرى سنة ١٩٦٤م فى مجموعة قيم المعدلات لهذه الفترة يبلغ (١٦.٥ - ٩.٦ - ٦.٩)، ومن ناحية أخرى فإن الفرق بين القيمة الأولى سنة ١٩٦٠م ونظيرتها الأخيرة سنة ١٩٦٦ هو ٥.١/الألف، مما يدعم النتيجة السابقة ويؤكد اتخاذ معدلات الوفيات أبان هذه الفترة أيضاً - كما هى الحال فى المواليد - اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض التدريجى.

- أما الفترة (١٩٦٦-١٩٧٦م) فقد بلغ معدل المواليد أبانها نحو ٣٣.٣/الألف وهو ما يقل

عن نظيره للفترة السابقة عليها مباشرة ١١.٨/الألف (رغم صغر الفترة السابقة بنحو أربع سنوات أو ما يقرب من النصف) ويشير ذلك بطبيعة الحال إلى استمرار الاتجاه التدريجى العام نحو الانخفاض، وهو ما يعكسه الشكل البيانى ويؤكده بجلاء.

- أما معدلات الوفاة أبان الفترة ذاتها (١٩٦٦-١٩٧٦م)، فيبدو من قيمة متوسطها الحسابى التى بلغت نحوا من ١١.٦/الألف وبمقارنتها بنظيرتها، للفترة السابقة عليها مباشرة والتى تصغرها بما يقرب من النصف، يتضح أن معدلات الوفاة مازالت تتخذ اتجاهاً عاماً تنازلياً أى نحو الانخفاض، وهو الاتجاه الذى بدأته بالفعل واتضح جلياً بالفترة التعدادية (١٩٤٧-١٩٦٠م).

- ومن الجدير بالذكر هنا أن الفرق بين قيمتى معدلى الوفاة بين الفترة التعدادية هذه ونظيرتها السابقة عليها مباشرة والذى بلغ نحوا من ٢.٣/الألف، يبدو أصغر قيمة وأقل شأناً من نظيره لمعدلات المواليد الذى بلغ نحو ٩.٥/الألف.

- ويستنتج من ذلك أن الاتجاه العام التنازلى (نحو الانخفاض) لمعدلات الخصوبة (المواليد) أسرع كثيراً من نظيره فى حالة معدلات الوفاة بالمدينة..

- أما عن معدل الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أبان الفترة ذاتها، فيتضح أن قيمته أبان هذه الفترة بلغت نحوا من (٢١.٧/الألف). وبمقارنته بنظيره للفترة السابقة يتبين أنه يصغر سابقه بنحو ٩.٥/الألف، مما يعنى أن معدلات النمو الطبيعى لسكان المدينة صارت تشهد هى الأخرى انحداراً عاماً على الرغم من أنها ما تزال بعد مرتفعة.

- أما الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م) فيمكن استجلاء أوضاع الزيادة الطبيعية لسكان المدينة أبانها على النحو التالي:-

- بلغ معدل الخصوبة بالمدينة أبان هذه المرحلة نحو ٣٤.٤/الألف وهو ما يضع المدينة فى قلب مرحلة الثورة اليمغرافية، وبمقارنته بنظيره للفترة التعدادية السابقة مباشرة يتضح أنه يكبر سابقه بنحو ١.١/الألف. ويشير ذلك إلى أن الاتجاه العام النزولى الذى كان قد بدأ من قبل، توقف وتحول إلى اتجاه عام تصاعدى، ولكن بخطى وئيدة للغاية.

- أن معدلات الوفاة سجلت (٩.٩/الألف) أبان هذه الفترة، ويعد هذا الرقم بحق أدنى ما

سجلته المدينة من معدلات وفاة حتى الآن، بل أن المدينة بهذا المعدل المنخفض جداً يمكن الحكم بأنها قد عبرت مرحلة الثورة الديمغرافية والتى تتميز بانخفاض معدلات الوفاة لتتراوح بين (١٥-٢٥/الألف) لتتأهل المدينة للمرحلة الثالثة والأخيرة - من حيث معدلات الوفاة فقط حتى الآن - من مراحل هذه النظرية الديمغرافية والتى تعرف بمرحلة الاستقرار أو النضج السكانى Demographic Maturity والتى تتميز بانخفاض شديد فى معدلات الوفاة يتراوح فى المتوسط بين (٧-١٠/الألف). (غلاب وزميله، ١٩٨٤، ص ١٨١، ١٨٢).

وإذا كان معدل وفيات سكان المدينة فى الفترة الأخيرة قد بلغ (٩,٩/الألف) فإنه يدخل بالطبع داخل حدود هذا المدى، وإن كان يمكن القول بأن المدينة ما تزال بعد فى مدخل هذه المرحلة أو على عتباتها، وعلى أية حال فهذا مؤشر بأن معدلات الخصوبة توشك أن تنخفض فى المستقبل القريب لتقترب من معدلات مرحلة النضج السكانى حسب هذه النظرية.

والمدينة فى ذلك ليست رائدة ولا متفردة، فإنها تأهلت فى ذات الفترة التى تأهلت فيها مصر ككل لهذه المرحلة (النضج والاستقرار السكاني) وتعتبر سنة ١٩٨٠ هى بداية تأهل مصر بما فيها مدينة المحلة الكبرى لهذه المرحلة، إذ بلغت معدلات الوفيات فيهما ولأول مرة نحو ١٠/الألف، ثم واصلت انخفاضها فيما بعد لتصل إلى ٩,١/الألف سنة ١٩٨٥، ثم إلى ٨,٧ فى سنة ١٩٨٦ (فايز العيسوى، ١٩٨٩م، ص ٥٦، ٥٧).

أما معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المدينة، والتى هى بالطبع محصلة العلاقة بين معدلات الخصوبة وبين معدلات الوفاة، فقد سجل معدلها نحو (٢٤,٥/الألف) وبمقارنته بنظيره للفترة التعدادية السابقة مباشرة يتبين أنه يكبر سابقه بنحو (٢,٨/الألف) مما يشير إلى أن اتجاه النمو الطبيعى لسكان المدينة أبان هذه الفترة التعدادية الأخيرة ينحو منحنى تصاعدياً أى نحو الزيادة، ويضع هذا المعدل سكان المدينة فى صميم مرحلة الانفجار السكانى أو الثورة الديمغرافية التى تتراوح معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بها حول معدل (٢٠/الألف) (غلاب وزميل، ١٩٨٤م، ص ١٨١).

ومما يدعم هذا الاتجاه التصاعدى فى المستقبل القريب، أن معدلات الزيادة الطبيعية

للأعوام الثلاثة الأخيرة توشك أن تشكل بداية لاتجاه تصاعدى بالفعل، كما يبدو ذلك من الجدول والشكل البيانيين رقمى (٤)، (٣) بالترتيب.

من تأمل وتحليل الشكل البيانى رقم (٣) الذى يوضح منحنيين بيانيين أحدهما (العلوى) لمعدلات المواليد (كسلسلة زمنية) لمدينة المحلة الكبرى خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٦م) مرسوم عليه خط الاتجاه العام (بطريقة المربعات الصغرى) لهذه السلسلة الزمنية، أما المنحنى الآخر (السفلى) فهو خاص بمعدلات الوفيات بالمدينة كسلسلة زمنية أيضاً، مرسوم عليه خط الاتجاه العام (بطريقة المربعات الصغرى) لهذه السلسلة الزمنية.

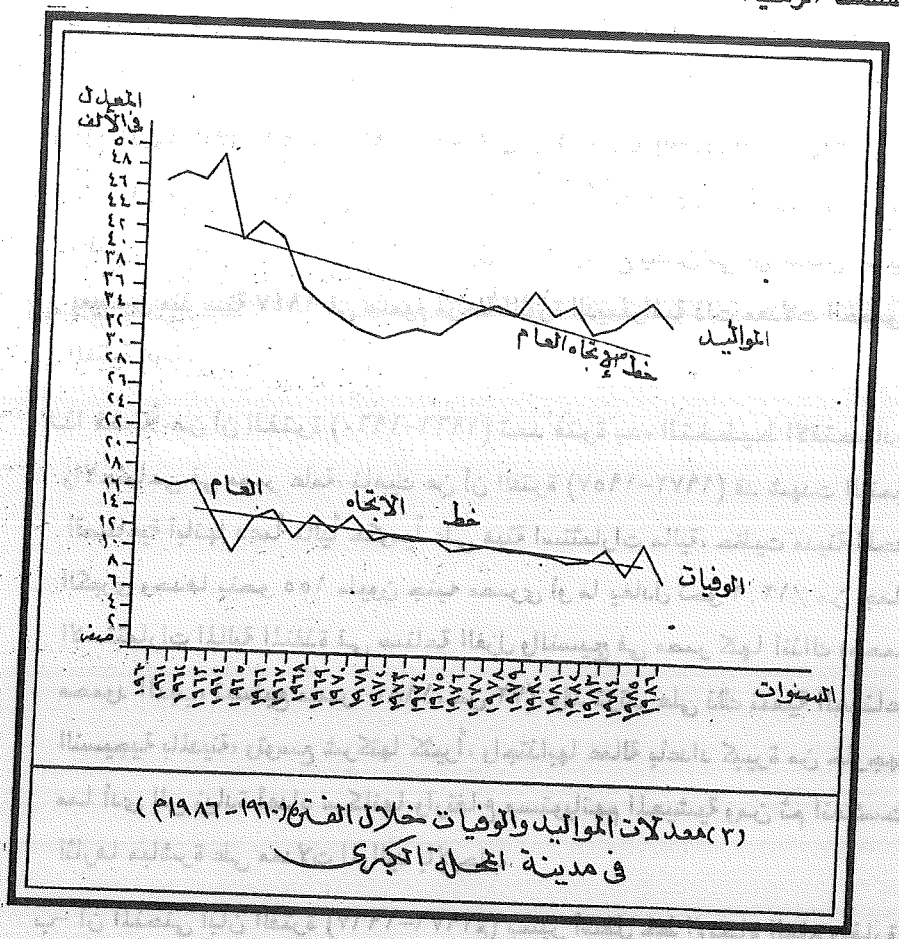

(٣) معدلات المواليد والوفيات خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٦م) في مدينة المحلة الكبرى

من تحليل هذا الشكل يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

(١) أن منحنى المواليد يبدو شديد التذبذب، لاسيما إذا قورن بنظيره للوفيات الذى يبدو أقل تذبذباً إبان هذه الفترة.

(٢) أن خطّى الاتجاه العام لكلتا السلسلتين الزمنيتين (المواليد، الوفيات) يشيران بوضوح إلى أن كلتا الظاهرتين تنحوان تدريجياً منحنى تنازلياً نحو الانخفاض أبان هذه الفترة الزمنية (١٩٦٠-١٩٨٦) ولئن كانت درجة الانحدار أوضح فى حالة خط الاتجاه العام للمواليد منها فى حالة الوفيات.

(٣) من تأمل المنحنى البيانى لمعدلات المواليد ومقارنته بخط الاتجاه العام له والمرسوم عليه يمكن الخروج بما يلى:-

أ- أن المنحنى أثناء الفترة (١٩٦٠-١٩٦٦) يسير أعلا خط الاتجاه العام جملة وبفارق ملحوظ رغم ذبذبته، وهو فى ذلك يعد امتداداً طبيعياً لكافة الفترات التعدادية السابقة والواردة بالجدول الأسبق رقم (٣) وتعليل هذا الارتفاع يكمن فى أن سكان المدينة يعيشون منذ سنة ١٩٤٧ فى صميم مرحلة الثورة الديمغرافية ذات معدلات الخصوبة العالية عامة.

هذا فضلاً عن أن الفترة (١٩٦٠-١٩٦٦) تعد فترة بدء التخطيط الاقتصادى والاجتماعى فى مصر عامة، ناهيك عن أن الفترة (١٩٥٧-١٩٧٢) قد شهدت التنمية الصناعية أبانها دعماً مالياً حكومياً على هيئة استثمارات مالية، حظيت مدينة المحلة الكبرى وحدها بنحو ١٥٥ مليون جنيه مصرى أو ما يعادل نحو ١٢,٢٪ من جملة الاستثمارات المالية المنفذة فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر كلها آنذاك (محمد محمود الديب، تصنيع مصر، ١٩٨٠، ص ٧٢). وقد ترتب على ذلك تنمية الصناعة النسيجية بالمدينة، وتوسع شركتها كثيراً، واجتذابها عمالة بأعداد كبيرة من خارجها مما أدى إلى زيادة أعداد سكانها وارتفاع مستوياتهم المعيشية ومن ثم انعكست آثارها مباشرة على معدلات المواليد بالإيجاب.

ب- أن المنحنى أبان الفترة (١٩٦٧-١٩٧٦م) يسير أسفل خط الاتجاه العام وبفارق

كبير، ويعزى ذلك إلى الظروف العسكرية الخطيرة التى مرت بها مصر آنذاك، إذ من المعلوم أن مصر خاضت حربين ضروسين مع اسرائيل احداهما فى يونيه ١٩٦٧م، والثانية فى أكتوبر ١٩٧٣م، وشهدت الفترة المحصورة بينهما ما عرف بحرب الاستنزاف، ومعلوم أن مصر جندت آلافاً من أبنائها فى قواتها المسلحة، وغالباً ما أجل معظمهم الزواج وبالتالى الانجاب تبعاً لذلك، ومن جهة أخرى فإن السكان أجمعين كانوا يعيشون فى حالة حرب بما تعنيه من خوف وقلق واضطراب، وهو ما يقلل بالطبع من الاقبال على الزواج أو التفكير فى الانجاب، ومن هنا كان الانخفاض الملحوظ فى معدلات الانجاب أبان هذه الفترة. واستمرت الحال على ما هى عليه حتى بدأت مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل، واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أواخرسنة ١٩٤٧م، ومن ثم بدء عودة المجندين من على الجبهة إلى ممارسة حياتهم المدنية مع سيادة جو الاستقرار الاجتماعى مع حلول سنة ١٩٧٥م، ولذا بدأت معدلات الانجاب فى الارتفاع منذ هذا العام.

جـ - أن المنحنى أبان الفترة (١٩٧٧-١٩٨٦م) يبدو جلياً أنه فوق خط الاتجاه العام وبفارق واضح رغم ذبذبته، ويعزى هذا الارتفاع فى معدلات الخصوبة بالمدينة إلى عدة أسباب رئيسية، يأتى فى مقدمتها تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، مع سيادة جو الاستقرار العسكرى والاقتصادى والاجتماعى فى الجبهة الداخلية، أن هذا الارتفاع يأتى كرد فعل مباشر ومضاد فى الاتجاه للأوضاع السكانية السالبة التى سادت أبان الظروف العصيبة التى مرت بها مصر واسرائيل سنة ١٩٧٩م التى أشاعت جو التفاؤل بإبعاد شبح الحرب، وأخيراً العمالة المصرية ذات الأعداد الضخمة التى نزحت إلى الدول العربية البترولية الغنية لاسيما الخليجية، وما تبع ذلك من انتعاش الأحوال الاقتصادية للعديد من الأسر، مما شجع أبناءها على الاقدام على التزاوج والتكاثر.

الفصل الثالث

هجرة السكان

تنحصر مكونات النمو السكانى فى ثلاثة مكونات أساسية هى المواليد والوفيات ثم الهجرة، ويعرف الفرق بين المكونين الأول والثانى بالنمو الطبيعى، أما الهجرة فتسهم بما يعرف بالزيادة غير الطبيعية للسكان فى حالة إذا كان المجتمع من المجتمعات المستقبلة للمهاجرين (غلاب وزميله، ١٩٨٤، ص ١٠٨).

ولما كانت الهجرة عاملاً مؤثراً فى نموالسكان، فإنها توثر فى خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والمكانية، فهى ذات تأثير فعال فى التركيب العمرى النوعى، وكذا فى التركيب الاقتصادى وقوة العمل المنتجة، وكذلك أيضاً فى نمط التوزع الجغرافى للسكان فى المكان (أبو عيانة، ١٩٨٥، ص ٢٨١).

وتتوقف الهجرة عامة على ثلاثة متغيرات موثرة أولها عوامل الطرد فى الموطن الأصلى وثانيهما عوامل الجذب فى بلد المهجر ثم ثالثها عامل المسافة أو الكلفة بين الموطن الأصلى و بين المهجر. (يسرى الجوهرى، ١٩٧٨، ص ١٧٧).

ويُعنى البحث هنا بدراسة الهجرة الداخلية والمتمثلة فى حركة السكان إلى مدينة المحلة الكبرى ومنها، أكثر مما يعنى بدراسة الهجرة الخارجية من المدينة إلى العالم الخارجى أو العكس، وذلك لعدم توفر بيانات تفصيلية ودقيقة عنها، وأن أشارت بعض المصادر إلى ضآلة عدد الوافدين إلى المدينة، بأن بلغت جملة الأجانب الموجودين فى محافظة الغربية نحو ١٩٨٣ نسمة، منهم نحو ١٩٢٠ نسمة (٩٧٪) يتركزون فى حضر المحافظة – حسب تعداد سنة ١٩٧٦ – ويشتغل منهم نحو ٢٨٥ نسمة فقط، مما يدل على ضآلة وزنهم فى دراسة الهجرة.

– وتعد المدن عامة والكبرى منها خاصة، بمثابة أقطاب جاذبة لتيارات الهجرة السكانية لاسيما الداخلية من الريف المجاور، وقد بدأت المدن تمارس دورها هذا منذ قرن من الزمان تقريباً، أى منذ ظهرت السيارة كوسيلة نقل حيوية، نقلت الملايين من المهاجرين من أقاليم بعيدة وركزتهم فى المدن حتى تضخمت واتسعت وتعددت وظائفها وصارت

أقطاب نمو وتنمية فى محيطها الاقليمى. وقد ارتبطت حركة الهجرة الداخلية بنمو عمليتى التصنيع والتحضر وظهور مدن متخصصة لاسيما فى النشاط الصناعى – كمدينة المحلة الكبرى فى مصر – توجد فى كل منها رقعة عمرانية تشغلها مدينة العمال. (صلاح الجنابى، ١٩٨٧، ٣١٩).

– ويرى نفر"بليك Blake" أن النمو الطبيعى للسكان هو المسئول عن نمو سكان المدن فى منطقة الشرق الأوسط، ويعزى كبر فاعلية النمو الطبيعى لسكان المدن أساساً إلى تقدم الطب والرعاية الصحية فى المدن، مما ترتب عليه إنخفاض ملحوظ فى معدلات الوفاة، مع استمرار معدلات المواليد مرتفعة.

بيد أن البعض يرى أن رأى بليك هذا لا ينطبق على المدن الكبرى أو المدن الصناعية التى تؤدى الهجرات السكانية المتدفقة إلى رفع معدلات المواليد بها خاصة وأن الهجرة تحمل إليها الريفيين المعروفين بارتفاع معدلات المواليد لديهم، ولذا فإن صدقت وجهة نظر بليك هذه فربما تصدق على المدن الصغيرة غير الصناعية التى لا تغرى ولا تجذب المهاجرين إليها (محمد شوقى مكى، ١٩٨٥، ص ٧٨).

ومن هنا كانت أهمية دراسة الهجرة السكانية إلى مدينة المحلة الكبرى ومنها، للتعرف على مدى فعاليتها فى النمو السكانى الكلى للمدينة.

طرق دراسة الهجرة السكانية

يمكن دراسة الهجرة السكانية – عامة – بأكثر من طريقة، منها الطريقة التى سنتبعها وهى الطريقة التى تعتمد على حساب الفرق بين الزيادة الكلية والزيادة الطبيعية أبان فترة زمنية محددة ولكنها يعاب عليها أنها تعتمد بالضرورة على مصدرين احصائيين هما التعدادات السكانية والاحصاءات الحيوية للمواليد والوفيات وهما مختلفين فى درجة الدقة هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه الطريقة لا تمكن الباحث من دراسة تيارات الهجرة منابعها ومصباتها (محمد صبحى عبد الحكيم، ١٩٦٨، ص ١٠٤-١٠٦) من ثم فلا يمكن التعرف على مصادر الهجرات السكانية إلى مدينة المحلة الكبرى أو منها إلى خارجها بوساطة هذه الطريقة، إلا إذا اتخذنا مصادر الهجرات إلى حضر محافظة الغربية ثم من حضر المحافظة إلى ريفها أو خارجها مؤشرات لذلك نسترشد بها فقط.

جدول رقم (٥) يوضح نمو السكان والهجرة السكانية فى مدينة المحلة الكبرى أثناء الفترة (١٩٢٧-١٩٨٦م)

م	سنوات التعداد	جملة السكان	جملة الزيادة الكلية	جملة الزيادة الطبيعية	صافي الهجرة	نسبة الزيادة الطبيعية إلي الكلية	نسبة صافي الهجرة إلي الزيادة الكلية
١	١٩٢٧	٤٥٦٤٢	–	–	–	–	–
٢	١٩٣٧	٦٣٢٩٢	١٧٦٥٠	١١٧١٤	+٥٩٣٦	٦٦,٤٪	٣٣,٦٪
٣	١٩٤٧	١١٥٧٥٨	٥٢٤٦٦	١٤١٧٦	+٣٨٢٩٠	٢٧,٠٪	٧٣٪
٤	١٩٦٠	١٧٨٢٨٨	٦٢٥٣٠	٥٦٦٧٢	+٥٨٥٨	٩٠,٦٪	٩,٤٪
٥	١٩٧٦	٢٩٢١١٤	١١٣٨٢٦	٩٤٦٣٠	+١٩١٩٦	٨٣,١٪	١٦,٩٪
٦	١٩٨٦	٣٦٠٥٠٩	٦٨٣٩٥	٨١٢١١	-١٢٨١٦	١١٨,٧٪	-١٨,٧٪

المصادر: من (١) حتى (٤) فى التعدادات (١٩٢٧ -١٩٦٠) مصدرها نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١١٧).

* باقي الجدول من حساب الباحث عن بيانات التعدادين السكانيين (١٩٧٦، ١٩٨٦).

من تأمل بيانات الجدول السابق رقم (٥) يتضح ما يلي:

١- أن مدينة المحلة الكبرى ظلت تكسب مهاجرين من خارجها طوال الفترة (١٩٢٧ - ١٩٧٦).

٢- أن قمة جذب المدينة وكسبها من الهجرة الوافدة إليها كانت فى الفترة التعدادية (١٩٣٧ - ١٩٤٧م) من حيث العدد المطلق وكذا من حيث الأهمية النسبية فى تشكيل النمو السكانى للمدينة والتى بلغت آنذاك قرابة ثلاثة أرباع (٧٣٪) النمو السكانى للمدينة أبان تلك الفترة التعدادية، حتى أنه يمكن القول بأن الهجرة الوافدة قد شكلت جل النمو السكانى للمدينة وقتذاك. ويعزى السبب الجوهرى فى ذلك إلى تأسيس

وتشغيل شركة مصر/المحلة للغزل والنسيج منذ الفترة التعدادية السابقة - كما سبقت الاشارة - ثم إلى توسعها وتنميتها أبان هذه الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧) لدرجة بلغت جملة العمالة بها حينذاك فى سنة ١٩٣٧ نحو خمسة عشر ألفا من العاملين (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١١٧) ثم بلغوا فى سنة ١٩٤٧ نحو (٢٦٨٠٢) مشتغل (عبد المعطى شاهين، ١٩٩٠، ص ٢٩٨) أو ما يعادل نحو (١٧٩٪) من العدد منذ عشر سنوات أى سنة ١٩٣٧ والذى كان بدوره يوازى نحو (٢٢٧٪) عما كان منذ عشر سنوات أى فى سنة ١٩٢٧م.

٣- بالربط بين الزيادة فى صافى الهجرة إلى المدينة أبان الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧) وبين الزيادة فى عدد العاملين بشركة مصر/المحلة الكبرى للغزل والنسيج أبان الفترة التعدادية ذاتها، يتبين جلياً أن جملة الزيادة فى العاملين بالشركة بلغت نحو (١١٨٠٢) مشتغل فى حين بلغت نظيرتها فى صافى الهجرة للمدينة آنئذ نحو (٣٢٣٥٤) نسمة، مما يعنى أن الزيادة فى العمالة بالشركة - أبان هذه الفترة فقط - شكلت نحو (٣٦.٥٪) أى أكثر من ثلث جملة صافى الهجرة بالمدينة فقط وبالتالى فينبغى البحث فى المدينة - أو خارجها - عن الأسباب الجوهرية الأخرى الكامنة وراء ضخامة جملة صافى الهجرة آنئذ.

٤- أن المدينة أبان الفترتين التعداديتين التاليتين وهما الفترة (١٩٤٧-١٩٦٠)، والفترة (١٩٦٠-١٠٧٦م)، إذ كانت قد شهدت نمواً مطرداً فى الهجرة الصافية فى كلتيهما، فإن حجم ومعدل هذا النمو كانا صغيرين بالمقارنة بما كان عليه الوضع أبان الفترة التعدادية السابقة (١٩٣٧ - ١٩٤٧م)، حيث بلغت جملة صافى الهجرة للمدينة آنذاك نحو (٣٨٢٩٠ نسمة) فى حين بلغت نظيرتها للفترتين التعداديتين التاليتين مباشرة مجتمعتين نحو (٢٥٠٢٤ نسمة) وهو حجم صغير بحيث يعادل نحو ثلثى (٦٥.٤٪) نظيره للفترة التعدادية (١٩٣٧ - ١٩٤٧م)، على الرغم من كبر الفترتين التعداديتين زمنياً واللتين امتدتا نحو (٢٩ سنة) بينما امتدت الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧) على نحو عشر سنوات فقط؟! وعلى أية حال فلعله من المعروف أن نتائج تعدادا سنة ١٩٤٧م مبالغ فيها بالزيادة، ولعل فى ذلك تفسير جزئى لقدر من الزيادة الضخمة فى الهجرة

الصافية بالمدينة فى الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧) والتى ظهرت أساساً فى نتائج تعداد سكان المدينة سنة ١٩٤٧م.

٥- أن حجم الهجرة الصافية بالمدينة أبان الفترة التعدادية الأولى بالجدول (١٩٢٧-١٩٣٧) كان متساوياً - أو كاد - مع نظيره للفترة التعدادية الثالثة بالجدول (١٩٤٧-١٩٦٠م) ولكن مع ذلك اختلفت أهميتهما النسبية كثيراً فى تشكيل النمو السكانى بالمدينة، فبينما ساهمت الهجرة الصافية فى الحالة الأولى بنحو ثلث (٣٣.٦٪) جملة النمو السكانى الكلى بالمدينة - نجدها لم تسهم فى الحالة الثانية سوى بما يقترب من العشر (٩.٤٪) فقط. ولعل ذلك يشير إلى أهمية الزيادة الطبيعية فى الحالة الثانية وهيمنتها على تشكيل جل النمو السكانى الكلى بالمدينة آنذاك والذى بلغ - بالتالى - نحو ٩٠.٦٪.

٦- إذا كانت المدينة قد شهدت على طول الفترات التعدادية الأربع الأولى بالجدول هجرة صافية موجبة كانت تكسب بواسطتها سكاناً من خارجها ٠ وأن اختلفت أهمياتها النسبية من فترة تعدادية لأخرى - فإن المدينة أبان الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م) قد شهدت - لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن مضى - هجرة صافية نازحة من داخل المدينة إلى خارجها، فأثرت سلباً على نمو المدينة، إذ بلغت نسبة صافى الهجرة السالبة نحو ١٨.٧٪ ويعنى ذلك أن الزيادة الطبيعية لسكان المدينة قد ساهمت بجل النمو السكانى للمدينة أبان الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م) أو كادت.

والسؤال المحورى الذى يطرح نفسه هنا هو "لماذا تحول صافى الهجرة المدنية من موجب إلى سالب فى هذه الفترة بالذات؟؟

وفيما يلى محاولة تلمس أهم الأسباب الكامنة وراء ذلك:

أ- تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ أواخر سنة ١٩٧٤م، والتى ترتب عليها إنشاء شركات صناعية وتجارية وسياحية استثمارية جديدة بأجور عالية مغرية اجتذبت أعداداً كبيرة ومعظمها من صفوة العمالة المدربة الخبيرة من مصانع القطاع العام الصناعى كشركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج إلى هذه الشركات

"الانفتاحية" مما أثر سلباً على كم وكيف العمالة بمصانع القطاع العام الصناعى ناهيك عن الانتاج والانتاجية.

ب- ارتفاع أسعار البترول فى الدول العربية البترولية لاسيما الخليجية، وتضاعف عوائده منذ منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات، وانتعاش الأوضاع الاقتصادية فى هذه البلدان، واجتذابها عمالة من الخارج فكانت العمالة المصرية فى مقدمة العمالة الوافدة، وكانت خيرة عمالة مصانع القطاع العام الصناعى فى طليعة العمالة المصرية إلى تلك البلدان، مما أثر سلباً على أعداد العمالة فى المدن الصناعية المصرية ومن بينها مدينة المحلة الكبرى، باعتبارها احدى أهم قلاع الصناعة فى مصر، لاسيما مع تزايد معدلات التضخم.

جـ - تفاقم مشكلات المدينة فى الآونة الأخيرة خاصة مشكلات السكن والتضخم السكانى والنقل والمواصلات، مما جعل البعض يقرر هجرة المدينة من جهة ولم تشجع بعضاً آخر على القدوم إليها.

حركة الهجرة إلى مدينة المحلة الكبرى ومنها:

يصعب على دارس المدن فى مصر دراسة حركة الهجرة وتبادلها فيما بين المدن وبعضها البعض، وعلى وجه الخصوص معرفة منابع الحركة وتياراتها واتجاهاتها ومصباتها. وذلك لاهتمام التعدادات السكانية بالهجرة فيما بين المحافظات وبعضها البعض دون المدن والبلدان والقرى. وفيما يلى محاولة استنتاج أهم مصادر المهاجرين إلى مدينة المحلة الكبرى، وأهم أقطاب الجذب للمهاجرين منها - وذلك على سبيل التقريب لا اليقين.

- أن حلقة المدن المحيطة بمدينة المحلة الكبرى والتى من بينها طنطا ، سمنود، المنصورة، وطلخا، وكفر الشيخ فى فترة ذروة الهجرة إلى مدينة المحلة الكبرى (١٩٢٧-١٩٤٧) لم تسجل كل هذه المدن انخفاضاً ملحوظاً فى نموها السكانى ولا فى نسب الذكور فى تراكيبها النوعية أبان تلك الفترة بالذات ، اللهم إلا فى حالتى مدينتى سمنود وطنطا فقد سجلتا انخفاضاً نسبياً فى نسب الذكور آنذاك، الأمر الذى يجعلنا نشير إلى ذلك على أنه من المحتمل أن يكون ثمة تيار من المهاجرين قد نزح من هاتين المدينتين

الجارتين وبالمديرية ذاتها - متجهاً إلى مدينة المحلة الكبرى أقوى قطب صناعى جاذب فى المنطقة حينذاك، لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار عامل المسافة من جهة، وعامل تفضيل أبناء مديرية الغربية على غيرهم من جهة أخرى، لأن شركة مصر/المحلة للغزل والنسيج بعد سنة ١٩٤٠ قد قررت رسمياً أن الأولوية فى التوظف بها فيما بعد، ستكون لأبناء المدينة ومركزها، ثم أبناء مدن ومراكز مديرية الغربية ثم من خارج الغربية (نوال عبدالله، ١٩٦٥، ص ١١٨).

- ومما يحتمل حدوثه أيضاً أن طلائع المهاجرين الأوائل إلى مدينة المحلة الكبرى ربما كانوا فى معظمهم من الريف والمحافظات المجاورة، لاسيما المنوفية جنوباً والدقهلية شرقاً، خاصة مع بدء انخفاض مستويات المعيشة فى ريف المنوفية من جهة ثم مع مد السكك الحديدية وشق الطرق البرية ورصفها من جهة أخرى مع أوائل القرن العشرين والتى يسرت الانتقال إلى المدينة ومنها، ومن شدة ضغطهم اضطرت الشركة إلى اتباع سياسة التفضيل، ليحظى أبناء الغربية بالنصيب الأكبر.

- لعله من الملاحظ فى الآونة الأخيرة أن عدداً كبيراً من العاملين بمدينة المحلة الكبرى سواء الجدد أو بعض القدامى قد اضطره تدهور الخدمات وتدنى المرافق وحدة مشكلة السكن بالمدنية إلى هجرتها والإقامة فى الضواحى والريف المجاور بل وبعض المدن الصغيرة القريبة مثل قطور، وبالتالى القيام بما يعرف برحلة العمل اليومية، ولعل محطات وسائل النقل بمدينة المحلة الكبرى سواء محطة السكة الحديد أو محطات الأتوبيسات والتاكسى الأجرة على اختلاف أنواعه، خير شاهد على ذلك لاسيما فى ساعات الصباح الباكر والظهيرة، ولعل فى ذلك بعض التفسير لفقدان المدينة أعداد كبيرة من السكان فى الفترة التعدادية الأخيرة، وتحول صافى الهجرة بها من موجب إلى سالب.

أهم أسباب الهجرة إلى المدينة ونتائجها:

تنحصر أهم أسباب الهجرة السكانية حسبما ارتآها "بوج Bouge" فى نحو خمسة وعشرين عاملاً، صنفها محدداً خمسة عشر عاملاً لاختيار المهجر، ثم عشرة عوامل أخر مؤثرة فى عملية الهجرة. ونذكر من أهم عوامل الهجرة هذه فرص العمل المتاحة، التخرج،

الزواج، انتقال العمل، انخفاض الأجور، التسريح من العمل، التقاعد، النبذ الاجتماعى، الحروب ، الاضطهاد العرقى والدينى ..الخ.

ثم من أهم عوامل اختيار المهجر تأتى تكاليف الحركة، التسهيلات، تركيب السكان، والمعرفة بالمكان، وجود معارف أو أقارب... الخ.

ثم من أهم العوامل المؤثرة فى الهجرة يأتى استثمار رأس مال أساسى، التحول التكنولوجى، الدعاية للهجرة، سياسة الهجرة... الخ (جون كلارك ١٩٧١، ص ٢٠٩).

- ومن دراسة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن فى مصر تبين أن محافظة الغربية ليست محافظة طرد أو جذب سكانى رئيسية فى مصر آنذاك، هذا من جهة أما من جهة أخرى فقد حددت عوامل الجذب فى المحافظات الحضرية الجاذبة فى تركز الادارات والوزارات وسائر الخدمات الحيوية من جهة، ثم تمركز التنمية الصناعية بها من جهة أخرى (ميشيل جورجى، ١٩٨٦، ص ١٧، ١٨٠).

ويمكن تحديد أهم أسباب هجرة السكان إلى مدينة المحلة الكبرى فى مجموعتين على النحو التالي:-

١- مجموعة عوامل الجذب فى مدينة المحلة الكبرى ذاتها والتى تتمثل في:

أ- توجيه قدر كبير نسبياً من الاستثمارات المالية الحكومية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بالمدينة.

ب- التنمية الصناعية النشطة.

جـ- الرواج التجارى المعتمد على التنمية الصناعية.

د- التوسع فى الأنشطة الحضرية المتنوعة والخادمة للتنمية الصناعية والحركة التجارية.

٢- مجموعة عوامل الطرد فى ريف المحافظات المجاورة وبعض مدنها مثل:-

أ- تدهور متوسط نصيب الفرد من المساحات المزروعة والمحصولية ومن ثم من عوائدها الزراعية.

ب- تدهور الأجور والدخول النقدية، وبالتالى تدنى مستويات المعيشة.

جـ - النمو السكانى السريع وتزايد معدلات البطالة.

د- قصور الخدمات والمرافق الحيوية كماً وكيفاً.

أما من أهم أسباب نزوح المهاجرين من المدينة فقد ذكرت من قبل.

أما عن أهم النتائج التى ترتبت على هجرة السكان إلى مدينة المحلة الكبرى فيمكن ايجازها فى تفشى البطالة والتى بلغت حسب تعداد سنة ١٩٨٦ نحو ١٥٪ من جملة قوة العمل بالمدينة، هذا فضلاً عن العمالة غير الكاملة والعمالة الخاطئة بوضع المتخصص فى وظيفة ليست فى تخصصه، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد برزت أزمات اجتماعية من أخطرها أزمة السكن حيث بلغت جملة المساكن الجوازية (كالعشش والأكشاك) نحو ١٠٢ مسكن فى سنة ١٩٧٦ (تعداد المبانى والوحدات السكنية بالمدن، سنة ١٩٧٦، ص ١٤٧) تضاعفت فبلغت نحو ٣٥٩ مسكن فى سنة ١٩٨٦ (التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت للمدن، ١٩٨٦، ص ١٨٥) ناهيك عن تدنى مستوى الأحياء الشعبية، فضلاً عن ترييف المدينة.

الفصل الرابع

التوزع الجغرافى للسكان

أدت سرعة نمو مدينة المحلة الكبرى واتساعها حضرياً من جهة، وكثرة وتلاحق تقسيماتها الادارية إلى شياخات، واختلاف هذه التقسيمات فيما بينها، والتى كان آخرها ذلك التقسيم الذى تضمنه تعداد السكان فى سنة ١٩٧٦، والذى توضحه الخريطة رقم (٣)، إلى صعوبة استجلاء أبعاد صورة التوزع المكانى لسكان المدينة إلى أبعد من سنة ١٩٧٦م.

ولذا ستقتصر دراسة توزع السكان مكانياً بالمدينة على التعدادين الأخيرين فقط، وهما تعداد سنة ١٩٧٦م، وتعداد سنة ١٩٨٦م.

جدول رقم (٦) يوضح التوزع النسبى للسكان فى شياخات المدينة حسب تعدادي السكان (١٩٧٦-١٩٨٦م)

شياخات قسم أول	النسبة ١٩٧٦	النسبة ١٩٨٦	شياخات قسم ثان	النسبة ١٩٧٦	النسبة ١٩٨٦
التحرير	٧.٤٪	٤.٧٪	أحمد المنسى	٥.٥٪	٣.٩٪
المنسى خضر سرحان	١.٣٪	٥.٢٪	أمام الحسينى	٣٢.٦٪	٣٤.٥٪
حسين سيد أحمد	٤.٩٪	٦.٨٪	حبيب السنجاوى	٢.٨٪	١.٩٪
عبد الحى شلبى	١١.٩٪	٧.١٪	محمد السجلى	٥.٥٪	٥.٥٪
محلة البرج	٨٪	٨.٦٪	مصطفى الأجرودى	٥.٧٪	٥.٩٪
ناصر	١٤.٤٪	١٥.٩٪	جملة قسم ثان	٥٢.١٪	٥١.٧٪
الجملة للقسم	٤٧.٩٪	٤٨.٣٪	جملة المدينة	١٠٠٪	١٠٠٪

من حساب الباحث عن تعدادي السكان ١٩٧٦م و١٩٨٦م

ويمكن القول ابتداء أن توزع السكان بداخل أية مدينة يبدو معقداً فى تفاصيله، غير أن معظم المحلات العمرانية الحضرية تعكس ملمحين بارزين يتمثل أولهما فى غياب السكان المقيمين فى منطقة المركز (Centre) من المدينة العصرية ويتمثل الثانى فى انحدار وتناقص الكثافة السكانية بالاتجاه من الأجزاء الداخلية للمدن ويتمثل الثانى فى انحدار وتناقص الكثافة السكانية بالاتجاه من الأجزاء الداخلية للمدن صوب الأطراف، وأن هذا الانحدار فى الكثافة السكانية، إنما يتبع نمطاً منتظماً (Johnson, 1972, P. 58) ولكن ثمة تحفظ مهم مفاده، أن منطقة قلب المركز الحضرى النابض بالنشاط على مدار النهار فإنها تكون مهجورة ليلاً (Deserted at night) فيما عدا قلة من السكان مثل وكلاء الملاك وسكان الفنادق والشقق المفروشة والخفراء وربما بعض الجيوب من المساكن الردئية (Slum Pockets) (Dickinson, 1967, P. 75).

- أما عن صورة التوزع الجغرافى للسكان فى مدينة المحلة الكبرى كواحدة من المدن الصناعية فى دولة نامية، فإن الجدول رقم (٦) يفصح عن أبرز ملامحها على النحو الآتى:

١- أن قسم ثان المحلة الذى تبلغ مساحته نحو ٥٥٪ من جملة مساحة المدينة والذى يقع فى شطرها الجنوبى حظى بنحو ٥٢٪ من جملة سكان المدينة ، تاركاً نحو ٤٥٪ من جملة المساحة لقسم أول شمال المدينة ليحظى بنحو ٤٨٪ من جملة المساحة لقسم أول شمال المدينة ليحظى بنحو ٤٨٪ من جملة سكانها فقط فى سنة ١٩٧٦م.

٢- أما عن نمط التوزع الجغرافى لسكان المدينة حسب الشياخات سنة ١٩٧٦ فيمكن من الجدول السابق نفسه رقم (٦) وكذلك خريطة توزع السكان رقم (٤) تصنيف الشياخات حسب الأهمية النسبية لكل منها على النحو التالي:

أ- المجموعة الأولى الأكثر سكاناً: وتضم شياخة واحدة هى شياخة أمام الحسينى (قسم ثان) أكبر الشياخات مساحة وأكثرها تطرفاً نحو جنوب المدينة، والتى تستأثر وحدها بحوالى ثلث جملة سكان المدينة. وذلك بسبب غلبة الطابع السكنى عليها فضلاً عن امكانات التوسع العمرانى المتاحة بها.

ب- المجموعة الثانية وتتراوح أهميتها النسبية بين (١٠٪ - ١٥٪) وتضم شياختين

فقط هما ناصر ثم عبد الحى شلبى الواقعتين فى قسم أول فى أقصى شرق وشمال شرق المدينة ثم فى شمالها الغربى، وتعتبر شياخة ناصر ثانية شياخات المدينة مساحة بعد شياخة امام الحسينى، ولكنها تحظى بحوالى نصف سكانها فقط.

جـ - المجموعة الثالثة والتى تتراوح أهمياتها النسبية بين (٥٪ - أقل من ١٠٪) وتضم قرابة نصف عدد شياخات المدينة، ومن كلا قسميها، وهذه الشياخات هى محلة البرج والتحرير (قسم أول) ثم مصطفى الأجرودى ومحمد السحلى، وأحمد المنسى (قسم ثان) وتنتشر هذه الشياخات فى جهات ثلاث من المدينة هى على الترتيب شمال المدينة حيث شياخة محلة البرج ثم شرق المدينة حيث شياخة مصطفى الأجرودى كبرى شياخات هذه المجموعة مساحة، ثم غرب المدينة حيث شياختى التحرير والسحلى ثم المنسى فى الوسط.

د- المجموعة الرابعة وتقل الأهمية النسبية لكل من شياخاتها عن ٥٪ فى سنة ١٩٧٦، وتضم باقى شياخات المدينة وهى حسين سيد أحمد وحبيب السنجاوى والمنسى خضر سرحان، تقع ثلاثتها فى شمال ووسط وشمال غرب المدينة على الترتيب. وذلك بسبب صغر المساحة فضلاً عن انتشار الورش والمصانع الخاصة.

أما عن صورة التوزع الجغرافى لسكان المدينة حسب تعداد سنة ١٩٨٦م وأهم التغيرات التى طرأت عليه، فيمكن حصر أهم ملامح هذه الصورة من تأمل الجدول السابق نفسه رقم (٦) وكذا خريطة توزع السكان فى سنتى ١٩٧٦، ١٩٨٦ رقم (٤) كما يلى:

١- ظلت شياخة إمام الحسينى كبرى شياخات المدينة حجماً سكانياً شاغلة المرتبة الأولى وحدها عن جدارة، بل وتزايدت أهميتها النسبية قليلاً عن سنة ١٩٧٦ حيث بلغت جملة سكانها نحو (١٢٣٦٧٠) نسمة فى سنة ١٩٨٦م.

٢- إذا كانت شياخة ناصر قد ظلت محتفظة بمكانتها فى المرتبة الثانية مع تزايد أهميتها النسبية قليلاً، فإن قرينتها (شياخة عبد الحى شلبى) قد انحدرت كثيراً حتى هبطت إلى المجموعة الثالثة ذات المكانة النسبية الأقل فى تعداد سنة ١٩٨٦م، حيث صار حجمها السكانى (٥٧٠٠٧) نسمة ثم ٢٥٣٩٤ نسمة) بالترتيب.

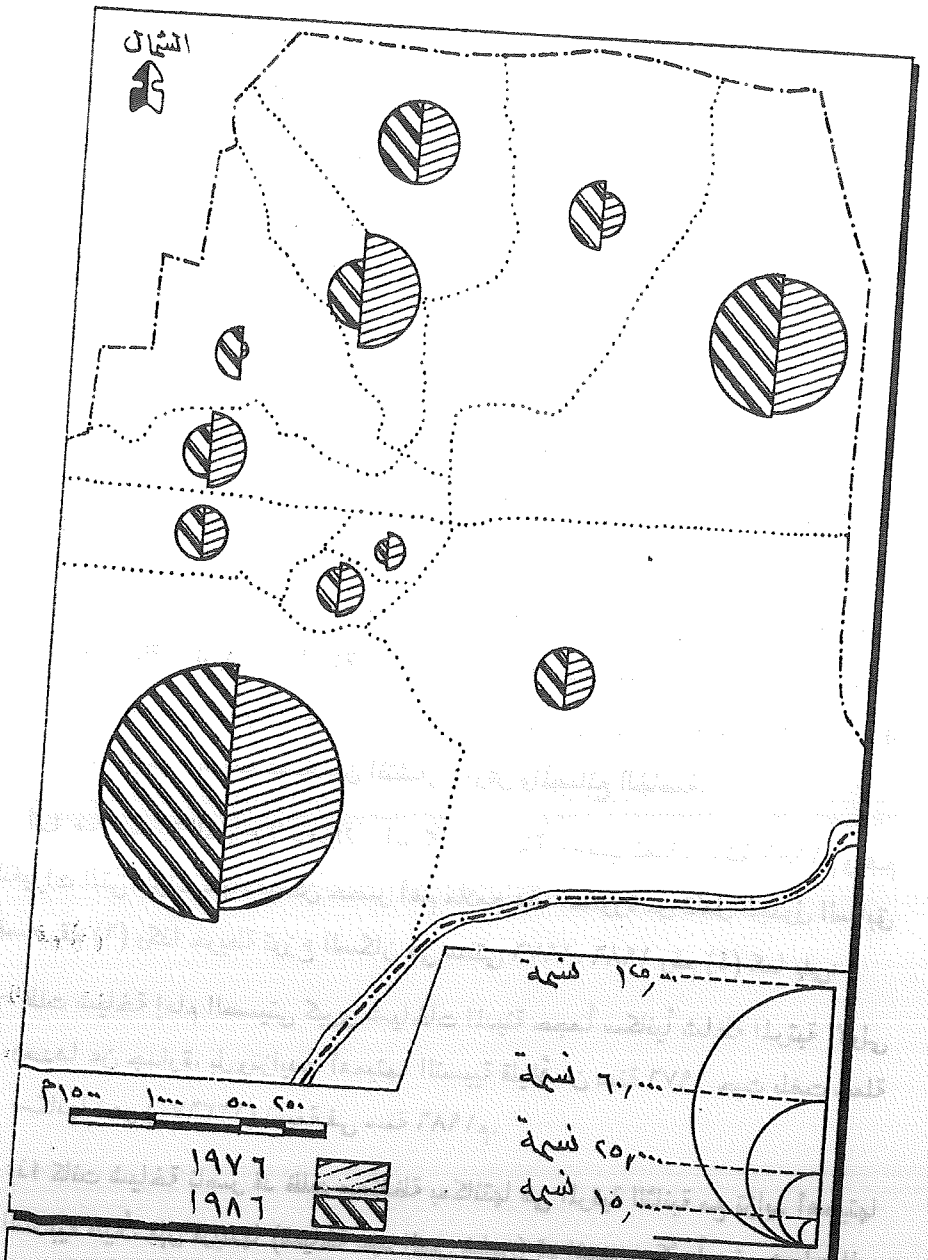

شكل (٤) خريطة توزيع السكان في شياخات المدينة في ١٩٧٦-١٩٨٦م

٣- أصاب التغير النسبى شياختين من شياخات (المجموعة الثالثة) فى تعداد سنة ١٩٧٦م وهما شياختا التحرير وأحمد المنسى الواقعتان فى غرب المدينة حتى هبطتا إلى المرتبة الرابعة والأخيرة فى سنة ١٩٨٦. لتكدسهما بالسكان وانعدام فرص السكن الجديدة.

٤- ارتقت شياختا المنسى خضر سرحان وحسين سيد أحمد من المرتبة الرابعة فى تعداد سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة الثالثة فى تعداد سنة ١٩٨٦م. لتمتعهما ببعض امكانات التوسع السكنى المتاحة.

٥- ظلت شياخات المدينة المتبقية وهى شياخات محلة البرج ومحمد السحلى ومصطفى الأجرودى ثم حبيب السنجاوى كل فى مكانتها التى كانت عليها من قبل فى تعداد سنة ١٩٧٦م. بحجم سكانى (٣١٦٨٠، ١٩٣٢٦، ٢٠٩٨٥، ٦٧٩٥ نسمة) سنة ١٩٨٦ بالترتيب. (التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦، ص ٣١٤، ٣١٥).

- ويمكن حصر وتلخيص هذه التغيرات الموجبة والسالبة فى نمط التوزع الجغرافى لسكان المدينة فيما بين تعدادى سنة ١٩٧٦، سنة ١٩٨٦م فى رقم واحد، وذلك بوساطة أسلوب كمى بسيط يقيس عملية التغير هذه فيما يمكن أن يسمى بعملية إعادة التوزيع المكانى للسكان وذلك بأسلوب معامل إعادة التوزيع (محمد حسن فج النور، ١٩٧٣، ص ٩٣).

وبتطبيق هذا المعامل نتج (٠.١٠) أى أن هنالك عملية إعادة توزيع للسكان، بدرجة ١٠٪ فقط فيما بين شياخات المدينة أبان هذه الفترة وتعزى ضآلة هذه العملية إلى ضآلة امكانات التوسع السكنى فى أغلب الشياخات فى المقام الأول.

★ كثافة السكان:

لقد أجريت دراسات عديدة تهدف إلى تحليل التباينات المكانية فى الكثافات السكانية داخل اطار المدينة المساحى، وذلك بهدف الخروج بقواعد أو حتى تعميمات تنطبق على كل أو جل المدن المتشابهة والمتجانسة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين كثافة السكان والمسافة من مركز المدينة، وكذا العلاقة بين الكثافة والزمن، وأيضاً العلاقة بين الكثافة السكانية وحجم المدينة وعمرها الزمنى (صلاح الجنابى، ١٩٨٧، ص ٢٨٨).

- وتعد دراسات كلارك Clarke من أهم هذه الدراسات وأكثرها انتشاراً، ففى دراسة له

عن هذا الموضوع ابتدأ بفرضين مشهورتين فى الأوساط العلمية العالميةوهما:

١- فى أية مدينة كبيرة - باستثناء قلب المدينة التجارى المخلخل سكانياً - نجد مناطق كثيفة السكان فى الداخل، مع تناقص الكثافة تدريجياً بالاتجاه صوب الأطراف.

٢- فى جل المدن تتجه الكثافة مع مرور الزمن للتناقص فى أغلب الضواحى الداخلية المكتظة سكانياً، أما الضواحى الخارجية فيكون الاتجاه فيها نحو زيادة السكان مع اتجاه المدينة ككل للتوسع صوب الخارج، وقد توصل كلارك من دراساته للعديد من المدن الغربية إلى أن الاتجاه العام فى كل المدن التى درست يتمثل فى تناقص كثافة السكان من مركز المدينة بالتجاه نحو الأطراف وأن هذا الاتجاه بتمثيله بيانياً اتخذ شكل الخط المستقيم فيما عدا فى منطقة قلب المدينة التجارى (كلارك، ١٩٨٤، ص ٦٠ - ٦٥).

وقدم البعض تفسيراً لهذه الظاهرة (نتيجة كلارك) بسببين مهمين هما:

١- الوراء التاريخى للتنمية الحضرية، لاسيما ما يتعلق بنمو المدينة عبر الزمن واستقطابها مناطق جديدة والتهامها ضواحى محيطة مثل التهام مدينة المحلة الكبرى لمحلة البرج.

٢- التسهيلات فى المدينة العصرية ، لاسيما حول أطراف المدن الكبرى والضواحى الصناعية والتجارية (Johnson, 1972, P. 60).

وخلاصة القول إذا كان هذا ناتجاً عن دراسات للمدن الغربية العصرية، فالتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هو "هل هذه النتائج - لكلارك وغيره - تنطبق على مدينة المحلة الكبرى فى مصر - باعتبارها دولة نامية؟ وإلى أى حد؟

ولعل فى الجداول التالية وتحليلاتها ما يوضح ذلك

جدول رقم (٧) يوضح تطور كثافة السكان بمدينة المحلة الكبرى ككل في الكم٢

السنة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
الكثافة فرد/كم٢	١٤٠٦	١٤٨٤	١٨٥٨	٢٢٢٦	٣١٤٩	٥١٢٢	٨٨٧٠	١٥٢١٤	١٨٦٨٩

المصدر: تعدادات السكان المختلفة لمديرية/محافظة الغربية، سنوات مختلفة

من تأمل بيانات الجدول السابق رقم (٧) يتضح ما يلي:

١- تعد مدينة المحلة الكبرى بهذه الكثافات السكانية من المدن المزدحمة لاسيما فى الآونة الأخيرة.

٢- إذا اعتبرنا كثافة السكان فى المدينة فى سنة ١٨٩٧ هى سنة الأساس فيمكن القول بأن:-

أ- المدينة ضاعفت كثافتها السكانية مرتين وربع المرة (٢٢٤٪) تقريباً خلال فترة زمنية بلغت نحو الأربعين عاماً (١٨٩٦-١٩٣٧).

ب- استطاعت المدينة مضاعفة كثافتها السكانية العامة نحو ست مرات وثلث (٦٣٠٪) المرة تقريباً أبان فترة (١٨٩٧-١٩٦٠م) والبالغة نحو ثلثى القرن تقريباً، ويعنى ذلك أن المدينة كانت فى هذه الفترة تضاعف كثافتها السكانية العامة بمعدل مرة فى كل عقد تقريباً، بينما لم يكن بوسعها إلا أن تضاعفها بمعدل مرة واحدة كل عقدين تقريباً أبان الأربعين سنة الأولى (١٨٩٧-١٩٣٧م).

جـ- استطاعت المدينة مضاعفة كثافتها السكانية العامة أبان الفترة (١٨٩٧-١٩٨٦) أكثر من ثلاث عشرة مرة، أى بواقع مرة واحدة فى أقل من العقد مما يشير إلى تزايد الكثافة السكانية للمدينة مع مرور الزمن خاصة فى الآونة الأخيرة، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى التنمية الصناعية بالمدينة، ثم إلى نمو الأنشطة الحضرية الخادمة للسكان والتنمية الصناعية.

جدول رقم (٨) يوضح كثافة السكان فى بعض المدن المصرية فى سنتي ١٩٧٦، ١٩٨٦م

المدينة	الكثافة/ كم٢ ١٩٧٦	الكثافة/ كم٢ ١٩٨٦	المدينة	الكثافة/ كم٢ ١٩٧٦	الكثافة/ كم٢ ١٩٨٦
المحلة الكبري	١٥٢١٤	١٨٦٨٩	طنطا	٢٢١٨٦	٣٨٠١٢
القاهرة	٢٣٦٨٨	٢٨٢٥٨	كفر الدوار	٢٦١١٦	٣٤٨٣٩
الأسكندرية	٧٣٧٢	٨٩٢٨	المنصورة	١٠٤٥٩	١٢٧٧٧
شبرا الخيمة	١٣٣١٨	٢٤٠١٣	كفر الشيخ	٨٨٠٥	١١٦٩٤

المصدر : محاسن مصطفى حسنين ، ١٩٨٨ ، ص ١١١.

من تأمل بيانات الجدول رقم (٨)، يتضح ما يلى:

١- أن مدينة المحلة الكبرى بمقارنتها بالمدينتين الصناعيتين بالجدول (شبرا الخيمة وكفر الدوار) يتضح أن كثافتها السكانية العامة أعلا كثيراً من الأولى ، بينما هى أقل كثيراً من كثافة الثانية وذلك فى سنة ١٩٧٦م.

- أما فى سنة ١٩٨٦ فقد قفزت كثافة شبرا الخيمة السكانية قفزات واسعة للغاية وكذلك كثافة مدينة كفر الدوار - ولكن بدرجة أقل - حتى صارت الكثافة السكانية فيهما أعلا كثيراً من نظيرتهما فى مدينة المحلة الكبرى. ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى كون مدينة شبرا الخيمة امتداد حضرى وسكانى وعمرانى للقاهرة كبرى مدن مصر وأفريقيا حجماً سكانياً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر مدينة كفر الدوار ضاحية صناعية وحضرية لمدينة الأسكندرية ثانية مدن مصر (وأفريقيا) حجماً سكانياً وميناؤها الأولى والمليونية.

٢- من مقارنة كثافة السكان العامة فى مدينة المحلة الكبرى بنظيراتها فى المدن العواصم الاقليمية، وكذلك العاصمة السياسية أيضاً، يتضح أن كثافة السكان فى المحلة أعلا كثيراً من نظيراتها فى الأسكندرية وكذا فى كل من مدينتى كفر الشيخ والمنصورة، ويرجع السبب الجوهرى فى ذلك إلى التوطن الصناعى الواضح فى مدينة المحلة والذى بلغت درجته (٢.٣) فى سنة ١٩٦٠م، (٢.١) فى سنة ١٩٧٦م فى حين بلغت درجته فى مدينة كفر الشيخ (٠.٥) فى كلا العامين، وفى مدينة المنصورة (٠.٨) فى كلا العامين أيضاً (ابراهيم غانم، ١٩٨٥، ص ١٢٢) هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فتبقى مدينة المحلة الكبرى أدنى كثافة سكانية بكثير من العاصمة السياسية وطنطا عاصمة الغربية، ويرجع السبب فى ذلك إلى تركز المصالح الحكومية والخدمات المالية والجامعات فضلاً عن التنمية الصناعية فى كلتا العاصمتين، لاسيما القاهرة.

- أما عن درجة التزاحم فى مدينة المحلة الكبرى فقد بلغت فى سنة ١٩٨٦ نحو (١.٣ نسمة/للغرفة الواحدة) فى حين بلغت درجة التزاحم فى السنة نفسها فى مدينة كفر الدوار (بحيرة) نحو ١.٨ نسمة /غرفة، وفى مدينة كفر الزيات (غربية) نحو ١.٣ نسمة/غرفة، وفى مدينة كفر الشيخ نحو ١.٤ نسمة/غرفة، وفى مدينة المنصورة نحو

١.٣ نسمة/غرفة. أما فى مدينة القاهرة فبلغت نحو ١.٥ نسمة/غرفة، مما يشير إلى أن مدينة المحلة الكبرى وشقيقتها كفر الزيات أدنى كثافة وأقل ازدحاماً من مدينتى القاهرة وكفر الدوار المكتظتين بالسكان بينما تماثل المنصورة وتقارب كفر الشيخ، أما القاهرة فعاصمة مصر السياسية والمالية والعلمية والصناعية، أما كفر الدوار الصناعية فتمثل ظهيراً وامتداداً عمرانياً للأسكندرية الميناء المليونية الضخمة، فى حين تمثل المنصورة وكفر الشيخ عاصمتين لمحافظتين ريفيتين بدلتا النيل.

مما سبق يتضح أن مدينة المحلة الكبرى ليست أعلا مدن الدلتا الصناعية كثافة سكانية، بل هى واحدة من مدن الدلتا الكثيفة سكانياً.

كثافة السكان فى شياخات المدينة:

أن دراسة الكثافة السكانية على مستوى المدينة كوحدة مكانية واحدة يحمل فى طياته الكثير من العمومية، ويباعد بين البحث وبين الدقة والعمق العلميين، ومن هنا كانت أهمية دراسة الكثافة السكانية فى مدينة المحلة الكبرى على مستوى شياخاتها توخياً للعمق والدقة العلمية ما أمكن.

جدول رقم (٩) يوضح كثافة السكان فى شياخات المدينة المصرية فى سنتي ١٩٧٦،١٩٨٦م

الشياخات	الكثافة فى ١٩٧٦م الكم٢	الكثافة فى ١٩٨٦م الكم٢
التحرير	٤٢٩٨٤ نسمة/كم٢	٣٣٨٩٤ نسمة/كم٢
المنسى خضر سرحان	٢٦٦٤ نسمة/كم٢	١٣٣٨٦ نسمة/كم٢
حسين سيد أحمد	٧٥١٧ نسمة/كم٢	١٢٩٢٣ نسمة/كم٢
عبد الحى شلبى	٣٨٧٢٠ نسمة/كم٢	٢٨٣٣٨ نسمة/كم٢
محلة البرج	١٨٠٧١ نسمة/كم٢	٢٣٩٥٨ نسمة/كم٢
ناصر	١٤٥٠٥ نسمة/كم٢	١٩٨٢١ نسمة/كم٢
أحمد منسى	٥٣٥١٧ نسمة/كم٢	٤٦٤٤٠ نسمة/كم٢
أمام الحسيني	١٧٩٥٦ نسمة/كم٢	٢٣٤٥٦ نسمة/كم٢
حبيب السنجاوى	٤١٤٢٠ نسمة/كم٢	٣٤٢٤٥ نسمة/كم٢
محمد السحلى	١٩٩٧٥ نسمة/كم٢	٢٤١٨٣ نسمة/كم٢
مصطفى الأجرودى	٣٥٥٩ نسمة/كم٢	٤٤٨٨ نسمة/كم٢

من حساب الباحث، عن تعدادى السكان سنتى ١٩٧٦، ١٩٨٦، المدن، صفحات مختلفة، وقد تم قياس المساحات من خريطة الشياخات السابقة رقم (٢).

من تأمل بيانات الجدول السابق رقم (٩) يمكن الخروج بما يلى:

١- ثمة تفاوت شديد واضح فى الكثافات السكانية فى شياخات المدينة بلغ مداه المطلق على مستوى المدينة ككل نحو ٥٠٨٥٣ نسمة وعلى مستوى قسم أول نحو (٤٠٣٢٠ نسمة) فى حين بلغ فى قسم ثان نحو (٤٩٩٥٨) نسمة وذلك فى سنة ١٩٧٦م.

٢- بمقارنة الكثافة السكانية فى كافة شياخات المدينة فى سنة ١٩٧٦، بنظيراتها فى سنة ١٩٨٦ يتضح انخفاض ملموس فى التفاوت فيما بينها إذ بلغت قيمة المدي المطلق على مستوى المدينة نحو (٣٣٥١٧) نسمة، كما بلغت على مستوى قسم أول نحو (٢٠٩٧١) نسمة كما بلغت على مستوى قسم ثان نحو (٤١٩٥٢) نسمة، وذلك فى سنة ١٩٨٦م (من حساب الباحث).

٣- من مقارنة الكثافات السكانية فى شياخات قسم أول بنظيراتها لشياخات قسم ثان سنة ١٩٧٦ يتضح أن مقدار الكثافة السكانية لقسم أول بلغ نحو (١٥٧١٩) نسمة.كم٢، بينما كان فى قسم ثان نحو (١٣٤٧٠) نسمة /كم٢، وسجلت المدينة ككل كثافة قدرها (١٤٠٦) نسمة/كم٢، ويشير ذلك بوضوح إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى قسم أول كثيراً عنها فى قسم ثان.

٤- ومن مقارنة الكثافة السكانية لكلا القسمين أول وثان كل بالأخرى سنة ١٩٨٦م يتبين أن قسم أول مايزال أعلا كثافة من قسم ثان، مع تزايد الفارق بينهما.

٥- ومن مقارنة الكثافة السكانية للمدينة ككل فى سنة ١٩٧٦ (١٤٦٠٦) نسمة /كم٢ بنظيراتها فى سنة ١٩٨٦ (١٨٠٢٥) نسمة/كم٢) يتبين أن الكثافة السكانية بالمدينة ارتفعت كثيراً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتضح أن الكثافة السكانية فى قسم أول قد بلغت فى سنة ١٩٧٦م حوالى (١٥٧١٩) نسمة/كم٢ فى حين بلغت فى سنة ١٩٨٦ نحو (١٩٥٩٢) نسمة/كم٢، مما يشير بجلاء إلى تزايد الكثافة السكانية العامة فيه أبان هذه الفترة.

أما من جهة ثالثة فبينما بلغت الكثافة السكانية العامة فى قسم ثان نحو (١٣٤٧٠) نسمة/كم٢ فى سنة ١٩٨٦، نجدها بلغت نحو (١٦٤١٩) نسمة/كم٢ فى سنة ١٩٨٦،

مما يشير إلى تزايد الكثافة السكانية فيه أبان هذه الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) أيضاً وبدرجة ملحوظة.

٦- أنه يمكن تصنيف الشياخات فى كلا قسمى المدينة على أساس الزيادة والنقص التى طرأت على كثافاتها أبان الفترة التعدادية الأخيرة (١٩٧٦-١٩٨٦م) على النحو الذى توضحه الخريطة رقم (٥) لتغير كثافات الشياخات.

أولا: قسم أول:

أ- الشياخات التى حققت زيادة فى كثافتها السكانية العامة هى "المنسى خضر سرحان وحسين سيد أحمد ومحلة البرج ناصر".

ب- الشياخات التى تناقصت كثافتها السكانية العامة هى "التحرير وعبد الحى شلبى" وهى تتسم بأن جبهاتها الخارجية نحو أطراف المدينة محدودة ضيقة إذا قورنت بالمجموعة السابقة ذات الجبهات الخارجية الواسعة، هذا فضلاً عن شكلها الشريطى الاسفينى الممتد فى أعماق المدينة حتى القلب، كما تتسم شياخة التحرير (وما كان فى موضعها من شياخات سابقة) بالعمق التاريخى فى عمرانها.

ثانيا: قسم ثان:

جـ- شياخات حققت زيادة فى كثافاتها السكانية العامة هى امام الحسينى ومحمد السحلى ومصطفى الأجرودى.

د- شياخات انخفضت كثافاتها السكانية العامة وهى "أحمد المنسى وحبيب السنجاوى" اللتان تشكلان قلب المدينة الكثيف وجل نواتها القديمة.

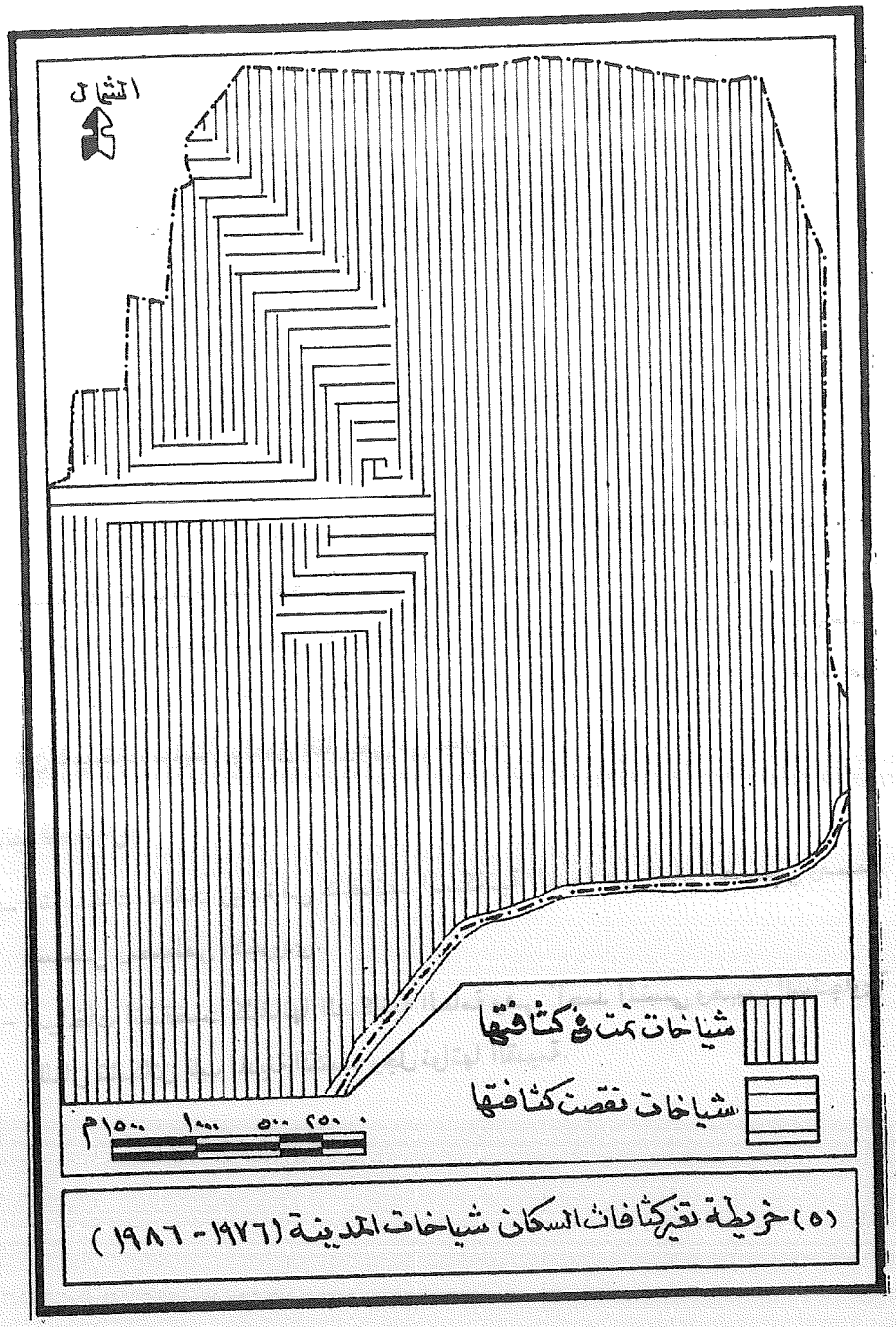

(٥) خريطة تغير كثافات السكان شياخات المدينة (١٩٧٦ - ١٩٨٦)

ومن تحليل خريطة تغير الكثافات السكانية فى شياخات المدينة خلال الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٦) يتضح الآتى:

– أن الشياخات التى تناقصت كثافتها السكانية بالمدينة هى أربع وتشغل مجتمعة قلب المدينة ونواتها الأولى التى بدأت منها ونمت، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الشياخات الأربع تضم أصغر ثلاث شياخات بالمدينة مساحة، وهى السنجاوى والمنسى والتحرير، وهى جميعها أعلا شياخات المدينة كثافة، أما الشياخات المتزايدة الكثافة فهى الأحدث والأوسع مساحة والأقل كثافة.

– من تحليل جدول رقم (٩) للكثافات السكانية فى شياخات المدينة خلال الفترة (١٩٧٦–١٩٨٦) وكذلك من تحليل خريطة الكثافات السكانية للشياخات بالمدينة فى سنة ١٩٨٦م رقم (٦) يتضح الآتى:

١– أنه يمكن تصنيف شياخات المدينة على أساس مستوى الكثافة السكانية بها على النحو التالى:–

أ– مجموعة شياخات ذوات كثافات سكانية مرتفعة للغاية (أكبر من ٤٥٠٠٠ نسمة /كم٢، وقد ضمت هذه المجموعة شياخة واحدة هي شياخة أحمد المنسي وهي تقع في قلب المدينة القديم ونواتها الأولى، كما أنها تعد ثانية شياخات المدينة صغراً في مساحتها بعد شياخة حبيب السنجاوي جارتها الشمالية،وقد حافظت علي القمة منذ ١٩٧٦ حتى سنة ١٩٨٦م.

ب– مجموعة شياخات ذوات كثافات سكانية مرتفعة وتنحصر بين (٢٠٠٠٠– <٤٥٠٠٠ نسمة/كم٢)، وقد ضمت هذه المجموعة ثلاث شياخات فقط فى سنة ١٩٧٦ هي شياخات السنجاوى والتحرير وشلبى ثم أضيفت إليها ثلاث شياخات فى سنة ١٩٨٦ هى السحلى ومحله البرج وامام الحسينى.

جـ– مجموعة شياخات ذوات كثافات سكانية متوسطة (١٠٠٠٠> ٢٠٠٠٠ نسمة/كم٢) ضمت هذه المجموعة شياخات السحلي ومحله البرج وناصر في سنة ١٩٧٦م، ولكن تغيرت الصورة في سنة ١٩٨٦م، فصارت هذه المجموعة تم شياخات ناصر وحسين سيد أحمد وسرحان.

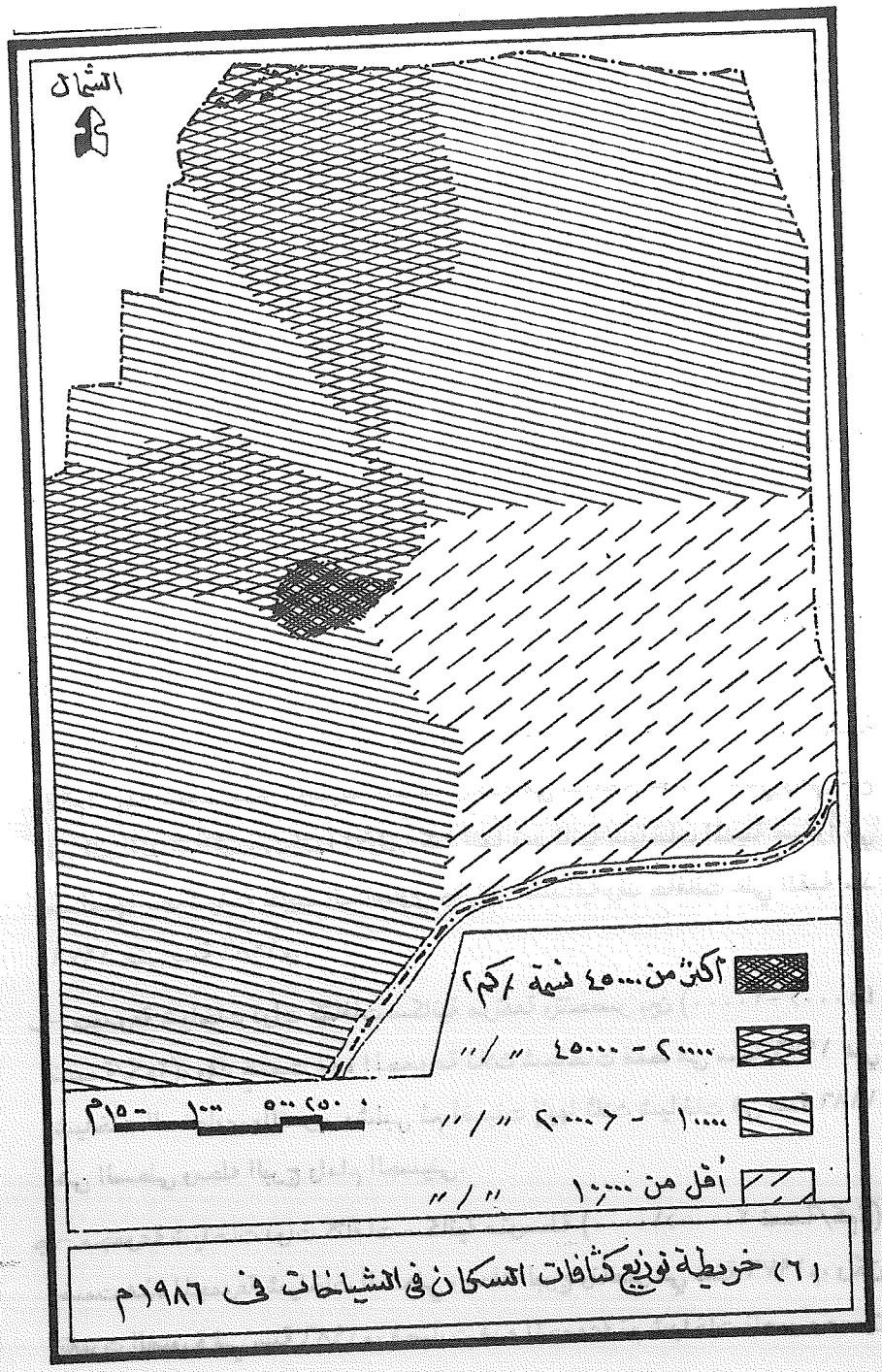

(٦) خريطة توزيع كثافات السكان في الشياخات في ١٩٨٦م

د- مجموعة شياخات منخفضة الكثافة السكانية (<١٠٠٠٠ نسمة/كم٢ وقد ضمت شياخات حسين سيد أحمد والأجرودي وسرحان فى سنة ١٩٧٦م فى حين صارت تضم شياخة واحدة فقط فى سنة ١٩٨٦ هي شياخة مصطفى الأجرودى رغم ارتفاع كثافتها نسبياً عن ذي قبل، وقد يعزى ذلك أساساً إلي اتساع مساحتها الواضح.

٢- من تأمل خريطة توزع الكثافات فى شياخات المدينة رقم (٦) أيضاً يتضح الآتى:-

أ- أن أعلا جهات المدينة كثافة وأكثرها اكتظاظاً بالسكان تقع فى قلب المدينة القديم حيث نواتها القديمة التى بدأت منها ونمت، ويرجع السبب فى ذلك إلى العمق التاريخى العميق الذى يمتد إلى أواخر العصور التاريخية القديمة أو أوائل العصر العربى الاسلامى تقريباً - كما أشرنا سلفاً-، وخلو هذا القلب من المصانع الكبرى والمتوسطة بل وندرة الورش الصناعية فيه، فضلاً عن نمط عمرانه ومعماره القديم، وخلوه من الاستخدامات الحضرية غير السكنية أو يكاد مثل مبانى الخدمات الادارية والصحية والقضائية، خلوه تقريباً من المتنزهات والحدائق وما شاكلها.

ب- أن أقل جهات المدينة كثافة تتمثل فى شرق وجنوب شرق المدينة ويرجع السبب الجوهرى فى ذلك إلى تمركز صناعة الغزل والمنشوجات والملابس فى هذه البقعة الواقعة شرق المدينة حيث شركة مصر/ المحلة للغزل والنسيج، هذا فضلاً عن مخازن ونادى العاملين بالشركة وشركات حليج الأقطان، مرفق المياه والأنارة، وشون ومخازن بنك التسليف، ومستودعات الغاز، هذا علاوة على الاستخدامات الحضرية الأخرى، ويعنى ذلك تضاؤل الاستخدام السكنى شرق المدينة.

جـ- يتضح من الخريطة أن شياخات غرب وشمال المدينة جاءت فى المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية بعد منطقة مركز المدينة الأشد كثافة، ويعزى ذلك إلى توفر الخدمات المتنوعة فضلاً عن العديد من الورش الصغيرة لاسيما فى غرب المدينة، الأمر الذى ساعد على تكاثف السكان.

٣- من تأمل نمط كثافة السكان على الخريطة رقم (٦)، يتضح أنه يتفق إلى حد كبير ونتائج دراسات كلارك السابقة من أن قلب المدينة يمثل أكثف جهاتها سكاناً ثم تتدرج انخفاضاً بالاتجاه نحو الأطراف. ولئن كان تقسيم المدينة الداخلى إلى شياخات تتجه

فى جملتها من المركز إلى الأطراف لا يساعد كثيراً على التوصل إلى نتائج دقيقة فى هذا الصدد، ولكن يمكن القول أن كثافة المدينة عامة تسير فى الاطار العام لنتائج دراسات كلارك حيث أن كثافة السكان تتناقص بشكل اشعاعى بالاتجاه من قلب المدينة إلى أطرافها.

الفصل الخامس

التركيب السكانى

أولاً: التركيب العمرى والنوعى:

تؤثر وظيفة المدينة فى التركيب النوعى لسكانها، فى المدن الصناعية ترتفع نسبة الذكور لكونهم القائمين على الانتاج، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فعادة ترتفع نسبة الذكور فى فئة العمر دون السنة الخامسة، فى حين ترتفع نسبة الاناث كثيراً فى فئات العمر المتقدمة ابتداء من فئة العمر ٦٥ سنة فأكثر (أحمد اسماعيل، ١٩٨٢، ص ٣٤٩).

أما عن نمط التوزع العمرى والنوعى للسكان فى مدينة المحلة الكبرى، فيمكن من تحليل أهرامات السكان فى مختلف شياخاتها، شكل رقم (٧)، التوصل إلى السمات التالية:

١- من الشكل العام لأهرامات السكان يتضح أن أكبر فئات العمر الخمس فى الأهرام هى فئة صغار السن دون الخامسة عشرة تليها مباشرة فئة الشباب (١٥-٣٠ سنة) وبفارق صغير، ثم تتناقص الفئة التالية فئة الرجال ما بين ٣٠- سنة - ٤٥ سنة) تناقصاً واضحاً حتى تكاد تبلغ نصف سابقتها، ليمثل الفرق بين هاتين الفئتين بالذات - كما يتضح من كافة الأهرامات - أكبر فارق بين فئتين متتاليتين بالأهرامات كافة. ثم يتواصل التناقص فى الفئتين التاليتين حتى لتكاد كل منهما تساوى نصف سابقتها تقريباً.

٢- ترتكز كافة أهرامات السكان فى كافة شياخات المدينة على قواعد عريضة، مما يعنى أن الصغار دون سن الخامسة عشرة يشكلون أكبر فئات العمر نسبة، تراوحت نسبتهم ما بين (١٣٪ - ١٩٪) فى كل شياخات المدينة سنة ١٩٨٦، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تراوحت نسبهم بين (١٥٪ - ٢٠٪) فى كافة شياخات المدينة فى سنة ١٩٧٦م.

٣- تنتهى كافة أهرامات شياخات المدينة بقمة مدببة، مما يعنى أن كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) يمثلون أصغر فئات العمر نسبة، وقد تراوحت نسبهم ما بين ٢.٣٪ فى امام الحسينى (أناث)، وبين ٤.٥٪ فى السنجاوى (ذكور) فى سنة ١٩٨٦ فى حين تراوحت هذه النسبة فى سنة ١٩٧٦م ما بين ١.٨٪ فى شياخة ناصر (أناث) و٤.٣٪ فى

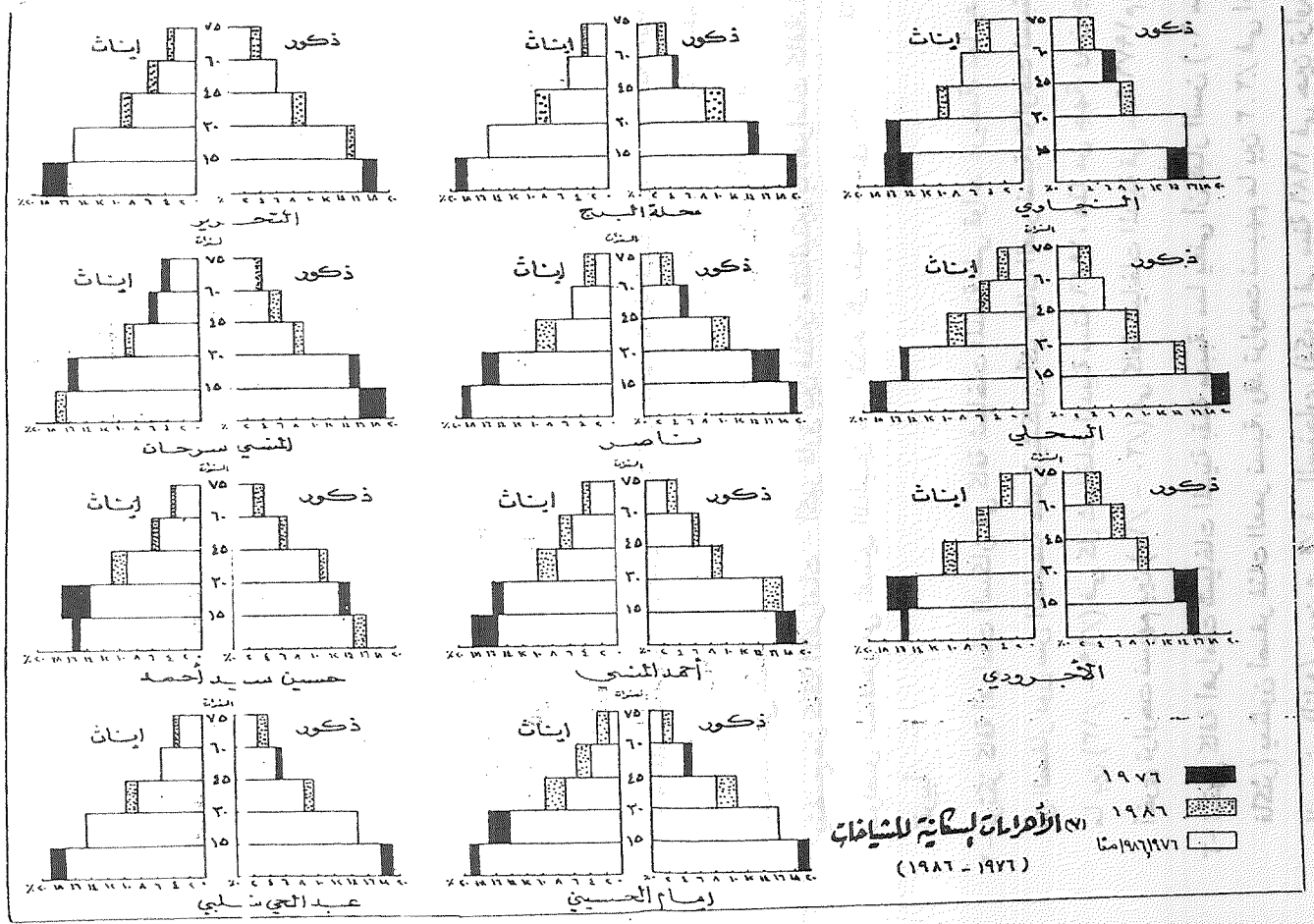

(٧) الأهرامات السكانية للمشياخات
(١٩٧٦ - ١٩٨٦)

شياخة المنسى سرحان (أناث).

٤- تراوحت نسب قوة العمل النظرية والتى تمثل فئات العمر ما بين (١٥سنة - ٦٠ سنة) حول ٣٠٪ تقريباً فى سنة ١٩٨٦ بينما تراوحت حول ٣١.٥٪ فى سنة ١٩٧٦م فى جل شياخات المدينة.

٥- يتضح من الأهرامات أنه فى سنة ١٩٧٦ اتسم هرم شياخة التحرير (حيث قلب المدينة الكثيف والعتيق تاريخياً) بضيق ملحوظ فى فئة الشباب (١٥-٣٠ سنة) بينما اتسم هرما شياختى ناصر (حيث تقع شركة المحلة للغزل والنسيج) وكذا امام الحسينى (حيث امكانات النمو العمرانى المتاحة لاستقبال المهاجرين) باتساع ملحوظ فى هذه الفئات بالذات، بينما اختفت هذه الفروق المكانية فى سنة ١٩٨٦ ربما بسبب نزوح هذ الفئة من المدينة.

يستنتج من التحليلات السابقة لأهرامات السكان بمختلف شياخات المدينة ما يأتى:

١- أن أهرامات شياخات المدينة تتمشى -بوجه عام - مع نمط أهرامات المجتمعات النامية.

٢- أن الشياخات التى تتمتع بامكانات توسع عمرانى مثل امام الحسينى وناصر وكذا الأقرب لمواقع الصناعة بالمدينة، تتسم بزيادة نسبية فى نسبة الذكور لكونهم ترس الانتاج الصناعى، بينما لا يتضح ذلك فى كثير من الشياخات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة المتعطلين فى سنة ١٩٨٦م بلغت فى مدينة المحلة الكبرى ١٥٪ من جملة قوة العمل، فى حين بلغت هذ النسبة فى مدينة دمياط حيث الصناعات الخشبية نحو ٨.٧٪ بينما بلغت فى مدينة كفر الدوار حيث تغلب عليها الصناعات الكيماوية أيضاً نحو ١٣٪، بينما بلغت فى شبرا الخيمة حيث قمة التنوع الصناعى فى مدن الدلتا نحو ٨٪ فقط. كما بلغت فى مدينة طنطا عاصمة الغربية نحو ١٤.٩٪ (من حساب الباحث).

ويترتب على ذلك اضافة عبء جديد إلى جملة المعالين فى مدينة المحلة وكذلك سائر المدن الأخرى - الذين يتكونون من الأطفال والمسنين والذين يشكلون معاً نحو ٢٠٪ من

جملة السكان، مما يعنى أن نحو ثلث جملة سكان المدينة على الأقل بحاجة إلى إعالة وإعاشة آنئذ.

ثانياً: التركيب الاقتصادى:

يعد التركيب الاقتصادى للسكان أحد الأبعاد الأساسية فى دراسة سكان المدينة، لما له من أهمية فى إلقاء الضوء على نمط توزع العمالة بالمدينة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة من جهة، فضلاً عن أنه يفيد فى التعرف على البناء الاقتصادى للمدينة من جهة أخرى.

أما عن التركيب الاقتصادى للسكان النشطين اقتصادياً (٦ سنوات فأكثر) بمدينة المحلة الكبرى فيمكن من الجدول رقم (١٠) توضيح أهم سماته وخصائصه على النحو التالي:-

١- يتوزع السكان النشطون اقتصادياً بكافة شياخات المدينة على نحو تسع نشاطات اقتصادية رئيسية -على الأقل - وهى الأنشطة التى تتفق والتصنيف الصناعى الدولى القياسى الذى تبنته اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة، وهى ذاتها الأنشطة التى جمعها كولن كلارك Colin Clark فى تصنيفه الشهير ذى القطاعات الثلاثة الكبرى وهى القطاع الأولى Primary والقطاع الثانوى Secondary ثم القطاع الثالثي Tertiary (كلارك، ١٩٨٤م، ص ١٤٣، ١٤٩).

٢- يعد النشاط الصناعى (الصناعات التحويلية) كأحد الأنشطة الفرعية فى القطاع الثانوى هو القطاع الرائد، والمسيطر عل الأهمية النسبية الكبرى من العمالة فى جل شياخات المدينة سواء فى سنة ١٩٧٦ أو فى سنة ١٩٨٦م على السواء.

وذلك مما يشير إلى الأهمية الصناعية للمدينة، لاسيما وأن معيار العمالة معيار حيوى فى قياس الصناعة النسيجية باعتبارها صناعة تحويلية كثيفة العمالة بطبيعتها.

٣- يأتى نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية - كأحد فروع القطاع الثالثى - فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية العمالية فى جل شياخات المدينة - بل قد يتفوق على القطاع الصناعى أحياناً كما فى حالة شياخة حسين سيد أحمد

جدول رقم (١٠) يوضح التركيب الاقتصادي للسكان النشطين اقتصادياً في شياخات مدينة المحلة الكبرى في تعدادي (١٩٧٦، ١٩٨٦) "٦ سنوات فأكثر"

الشياخات	زراعة ٪	مناجم ٪	صناعة ٪	كهرباء ٪	البناء ٪	التجارة ٪	النقل ٪	التمويل ٪	خدمات المجتمع ٪	غير مبين ٪	التغير ٪
التحرير سنة ٨٦	١٢,٢	٠,٣	٣٢,٦	٠,٢	٥,٦	١٥,٦	٤,٥	١,٩	٢٢,٧	٤,٤	
سنة ١٩٧٦	٦	٠,٥	٤٣,٤	٠,٢	٣,٤	١٩,٦	٤,١	٠,٩	١٩,٢	٧,٢	
التغير	٦,٢+	٠,٢-	١٠,٨-	صفر	٢,٢+	٤-	٠,٤+	١+	٣,٥+	١,٧+	± ١٥
سرحان سنة ٨٦	١٥,٥	٠,٢	٣٧,٦	٠,١	٥,٤	٤,٨	٣,٥	٠,٧	١٩,٦	٢,٦	
سنة ١٩٧٦	٢,٦	٠,٣	٤٣,١	٠,٣	١,٣	١٧,٦	٧,٤	١,٣	٢٤	٢,١	
التغير	١٢,٩+	٠,١	٥,٥-	٠,٢-	٤,١+	٢,٨-	٣,٩-	٠,٦-	٤,٤-	٠,٥+	± ١٧,٥
حسين سنة ٨٦	٣,٦	٠,٩	٢١,٧	٠,٣	٢,٥	١٠,٥	٤,١	٥,٦	٤٩,٣	٢,٣	
سنة ١٩٧٦	٤	٠,٨-	٢٨	٠,٢-	١	١٠	٣,٣	٣,٤	٤٥,٧	٣,٤	
التغير	٠,٤-	٠,١	٦,٣-	صفر	١,٥+	٠,٥+	٠,٨+	٢,٢+	٣,٦+	١,١-	± ٨,٦
شلبى	١٢,٢	٠,٣	٣٥,٦	٠,٢	٦,٩	١١,٩	٥,٩	١,٦	٢٣,٣	١٢,٣	
سنة١٩٧٦	٥,٨	٠,١	٥٠,٣	٠,٢	٣,٧	١٦	٤,٥	٠,٨	١٦,٣	٢,١	
التغير	٦,٤+	٠,٢-	١٤,٧-	صفر	٣,٢+	٤,١-	١,٤+	٠,٨+	٧+	٠,٢+	± ١٩
محلة البرج	١٠,٨	٠,١	٣٥,٦	٠,٢	٧,٧	٧,٥	٥	٢,١	٢٨,٥	٢,٥	
سنة ١٩٧٦	٥	٠,٥	٤٩,٤	٠,٢	٤	٨,٣	٤,٥	١,٥	٢٣,٧	٣	
التغير	٥,٨+	٠,٤-	١٣,٨-	صفر	٣,٧+	٨,٠-	٠,٥+	٠,٦+	٤,٨+	٠,٥-	± ١٥,٤
ناصر	٥,٨	٠,٢	٣٩,٦	٠,٣	٨,٦	٧,٢	٥,٢	٢,١	٢٨,١	٣	
سنة ١٩٧٦	١,٤	٠,٦	٥٦	٠,٤	٦,٨	٧,٩	٥,٧	١	١٧,٨	٢,٥	
التغير	٤,٤+	٠,٤-	١٦,٤-	٠,١-	١,٨+	٠,٧-	٠,٥-	١,١+	٠,٣+	٠,٥+	± ١٨,١
المنسى	١٠,٥	٠,٢	٣٢,٨	٠,٣	٧,٣	١٥,٣	٤,٩	١,٢	٢٣	٤,٥	
١٩٧٦	٧,٤	٠,٦	٤٥,٤	٠,٤	٤,٦	١٥,٦	٥,١	٠,٨	١٨,٥	١,٦	
التغير	٣,١+	٠,٤-	١٢,٦-	٠,١-	٢,٧+	٠,٣-	٠,٢-	٠,٤+	٤,٥+	٢,٩+	± ١٣,٦
الحسينى	٨,٩	٠,٢	٤٠,٣	٠,٤	٩,١	٥,٥	٥,٣	١,٥	٢٧,٥	١,٣	
سنة ١٩٧٦	٤,٦	٠,٥	٥٨,٤	٠,٤	٤,٤	٦,٨	٠,٧	٤,٧	١٧,٩	٢,٤	
التغير	٤,٣+	٠,٣-	١٨,١-	صفر	٤,٧+	١-	٠,٥+	١+	٩,٦+	١,١-	± ٢٠,١
السنجاوى ١٩٨٦	٧,٨	٠,١	٢٥,٥	٠,٤	٤,٨	١٦,٥	٥,١	١,٩	٣٣,٩	٤	
١٩٧٦	٥,٩	٠,٣	٣٦,٤	٠,٤	٤,٦	١٧,٩	٤,٤	١,٢	٢٦,٣	٢,٦	
التغير	١,٩+	٠,٢-	١٠,٩-	صفر	٠,٢+	١,٤-	٠,٧+	٠,٧+	٧,٦+	١,٤+	± ١٢,٥
السحلى ١٩٨٦	١٢,١	٠,١	٣٩,٤	٠,٤	٧,٣	١٢,٢	٥	٠,٦	١٩,٤	٣,٥	
سنة ١٩٧٦	٨,٣	٠,٦	٥٢,٩	٠,٤	٤,٦	١٣,٦	٣,٥	٠,٦	١٣,٨	١,٧	
التغير	٣,٨+	٠,٥-	١٣,٥-	صفر	٣,٧+	١,٤-	١,٥+	صفر	٥,٦+	١,٨+	± ١٥,٤
الأجروى	٨	٠,٢	٣٤,٦	٠,٣	٣,٩	٧,٣	٢,٧	٣,٧	٣٥,٣	٤	
سنة ١٩٧٦	١	٠,١	٤٧,٤	٠,٢	٢,٨	٩,٧	٢,٣	٢	٣٢,٢	٢,٣	
التغير	٧+	٠,١+	١٢,٨-	٠,١+	١,١+	٢,٤-	٠,٤+	١,٧+	٣,١+	١,٧+	± ١٥,٢
مدينة المحلة ١٩٨٦	٩,٣	٠,٢	٣٦,٢	٠,٣	٧,٢	٨,٩	٤,٨	٢,١	٢٨,٢	٢,٨	
١٩٧٦	٤,٦	٠,٥	٥١,١	٠,٣	٤,٢	١٠,٨	٤,٥	١,١	٢٠,٨	٢,١	
التغير	٤,٧+	٠,٣-	١٤,٩-	صفر	٣+	١,٩-	٠,٣+	١+	٧,٤+	٠,٧+	± ١٧,١

الجدول من حساب الباحث، عن نتائج تعدادي السكان ١٩٧٦، ١٩٨٦ لمحافظة الغربية، صفحات متعددة

مثلاً، ويشير ذلك إلى أن مدينة المحلة الكبرى هى مدينة إنتاج سلعى (منسوجات وملابس جاهزة) إلى جانب كونها مدينة خدمات أيضاً.

٤- تأتى التجارة - كأحد أنشطة الخدمات وأحد فروع القطاع الثالثى أيضاً - فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية للعمالة فى أغلب شياخات المدينة، ويشيرذلك إلى سيطرة القطاع الثالثى - قطاع الخدمات العامة فى المدينة ككل - على حوالى ثلث العمالة تقريباً.

٥- من مقارنة الأهميات النسبية العمالية لكل من قطاعات كولن كلارك الثلاثة كل بالآخر، يتبين أن القطاع الأولى يحظى بنحو ٩.٥٪ من جملة العمالة بالمدينة فى سنة ١٩٨٦، فى حين إستأثر القطاع الثانوى (الصناعة التحويلية والكهرباء والغاز والبناء والتشييد معاً) بنحو ٤٣.٧٪ فى سنة ١٩٨٦، بينما حظى قطاع الخدمات وهو القطاع الثالثى بنحو ٤٤٪ فى سنة ١٩٨٦ أيضاً، ويشير ذلك إلى أن مدينة المحلة الكبرى هى مدينة خدمات (قطاع ثالثى) إلى جانب كونها مدينة انتاج سلعى صناعى (قطاع ثانوى وذلك فى سنة ١٩٨٦م.

٦- تشير بيانات الجدول الخاصة بالتغير أثناء الفترة (١٩٧٦- ١٩٨٦) إلى أن كافة شياخات المدينة قد شهدت تغيراً ملحوظاً إختلفت نسبته من شياخة لأخرى - فى توزع عمالتها على أنشطتها الاقتصادية أبان هذه الفترة، بلغ أقصاه فى شياخة أمام الحسينى كبرى الشياخات مساحة والتى تقع فى أقصى جنوب المدينة حيث بلغ مقداره (٢٠.١٪) فى حين بلغ أدناه فى شياخة حسين سيد أحمد فى شمال المدينة حيث بلغ مقداره بها نحو (٨.٦٪) فى حين بلغ حوالى (١٥٪) فى نحو أربع شياخات هى السحلى والأحرودى ومحلة البرج والتحرير.

٧- تشير بيانات التغير فى الأهميات النسبية العمالية لمختلف الأنشطة بكافة شياخات المدينة إلى أن قطاع الكهرباء والغاز هو القطاع الذى لم يكد يشهد تغيراً يذكر فى جل الشياخات، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هنالك قطاعين حيويين شهدا تغيراً جوهرياً كان موجباً فى أحدهما وهو قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية فى كافة شياخات المدينة عدا شياخة المنسى خضر سرحان بغرب المدينة

تقريباً، وكان التغير سالباً وملحوظاً فى الآخر وهو قطاع الصناعة التحويلية بكافة شياخات المدينة، ويتضح جلياً من مقارنة نصيب الصناعة النسبى من العمالة فى سنة ١٩٧٦ والذى كان ٥١.١٪ بنظيره فى سنة ١٩٨٦م والذى بلغ نحو ٣٦.٢٪، أى تدهورت أهمية الصناعة النسبية من أكثر من نصف العمالة إلى أكثر من الثلث!!

- وقد يفسر ذلك بقلة الاستثمارات الموجهة للصناعة النسيجية فى المدينة من جهة، وانخفاض الأجور أمام التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة ومن ثم تسرب العمالة من جهة ثانية، ومشكلات المدينة عامة من جهة ثالثة.

ثالثاً: التركيب الدينى:

يفيد التركيب الدينى كثيراً فى المجتمعات متعددة الأديان، حيث توجد الأقليات الدينية. ولعله من المعروف أن مدينتى طنطا والمحلة الكبرى ترتفع فيهما نسبة المسيحيين مقارنة بمدن محافظة الغربية الأخرى، فبينما تبلغ نسبة الأقلية المسيحية فى مدينة المحلة الكبرى (الصناعية/التجارية) سنة ١٩٨٦ نحو (٣.٤٪)، نجدها تبلغ فى مدينة طنطا العاصمة الادارية والمدينة التجارية الشهيرة نحو (٧.٣٪) كذلك بلغت فى مدينة كفر الزيات (الصناعية) نحو (٣.٢٪)، ثم فى مدينة زفتى (الصناعية) نحو (٢.٤٪)، فى حين بلغت فى مدينة بسيون الادارية فقط نحو (١٪) ثم فى مدينة قطور الادارية فقط نحو (٠.٦٪) تعداد السكان سنة ١٩٨٦، ص ٢٥٨، ٢٥٩)، ويشير ذلك إلى أن الأقلية المسيحية تتوزع مكانياً فى مدن محافظة الغربية متناسبة طردياً مع وظيفة المدينة من جهة (الوظيفة التجارية فالصناعية فالإدارية) ثم مع حجم المدينة السكانى من جهة أخرى.

ومن هنا كانت مدينة المحلة الكبرى تأتى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للأقلية المسيحية على مستوى مدن محافظة الغربية، لأن مدينة المحلة الكبرى تأتى فى الأهمية التجارية والمالية والادارية - لا الحجم السكانى - عقب طنطا عاصمة المحافظة مباشرة.

- ومن تأمل بيانات الجدول رقم (١١) الخاص بالتركيب الدينى بالمحلة الكبرى يتبين أن نسبة الأقلية المسيحية تكاد تكون ثابتة فى المدينة فى كل من تعدادى السكان ١٩٧٦،

١٩٨٦ إذ كانت فى كليهما نحو ٣.٤٪ تقريباً بينما كانت الغلبة والتفوق العددى والنسبى للأكثرية المسلمة التى بلغت بالتالى فى التعدادين نحو ٩٦.٦٪ تقريباً.

هذا فى حين بلغت هذه النسبة للأقلية المسيحية فى قسم أول المحلة الكبرى نحو (٢.٢٪) فى تعداد سنة ١٩٧٦ نجدها ازدادت طفيفاً لتبلغ (٢.٣٪) فقط فى تعداد سنة ١٩٨٦م، ومن ناحية أخرى بينما كانت هذه النسبة فى قسم ثان المحلة الكبرى فى تعداد سنة ١٩٧٦ ضعف (مثلي) نظيرتها فى قسم أول (٤.٦٪)، نجدها انخفضت قليلاً فى تعداد سنة ١٩٨٦ لتبلغ نحو (٤.٣٪) فقط، مما قد يوحى بتناقص هذ الأقلية بنسبة ضئيلة للغاية.

جدول رقم (١١) يوضح التركيب الدينى للسكان فى قسمى المدينة فى سنتى (١٩٧٦، ١٩٨٦م)

البند	قسم أول المحلة الكبرى		قسم ثان المحلة الكبرى		جملة المدينة	
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦
مسلمون	٩٧.٧٪	٩٧.٦٪	٩٥.٣٪	٩٥.٥٪	٩٦.٥٨٪	٩٦.٦٥
مسيحيون	٢.٢	٢.٣٪	٤.٦٪	٤.٣٪	٣.٤٢٪	٣.٣٥
ديانات أخرى	٠.١	٠.١	٠.١٪	٠.١٪	٠.١	صفر

الجدول من حساب الباحث عن التعدادين السكانيين ١٩٧٦، ١٩٨٦ صفحات مختلفة

- التركيب الدينى لجميع السكان بجميع الأعمار.

- ومن الجديربالذكر أن هذه الأقلية ضئيلة الحجم والأهمية السكانية لاسيما إذا ما قورنت بالأغلبية المسلمة الساحقة فى كلا قسمى مدينة المحلة الكبرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأقلية المسيحية فى التركيب السكانى لمدينة المحلة الكبرى أقل من نظيرتها مثلاً فى مدينة قنا فى أعماق صعيد مصر، حيث بلغت الأقلية المسيحية بها نحو (١٣٪) فى تعداد سنة ١٩٧٦ بعدما كانت تمثل نحو (١٤.٣٪) من جملة سكان المدينة حسب

تعداد سنة ١٩٦٠م، كذلك تقل الأهمية النسبية للأقلية المسيحية فى تركيب سكان مدينة المحلة الكبرى عن نظيرتها فى جملة سكان الجمهورية التى بلغت نحو ٧.٣٪ فى تعداد سنة ١٩٦٠، ونحو ٦.٣٪ فى تعداد سنة ١٩٧٦. (حمدى يوسف، ١٩٨٠، ص ١٥٥).

رابعاً: التركيب التعليمى:

جدول رقم (١٢) يوضح التركيب التعليمى للسكان فى قسمى المدينة فى سنتى (١٩٧٦، ١٩٨٦م)

البند	قسم اول المحلة الكبرى		قسم ثان المحلة الكبرى		جملة المدينة	
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦
أميون	٣٧.٦	٣٣.٧٪	٢٥.٣	٣١.٥٪	٣٦.٤	٣٢.٥
يقرأ ويكتب	٢٦.٥	٢٤.٣٪	٣٦.١	٢٤.٧٪	٢٦.٣	٢٤.٥
ابتدائي	١٣.٨	٨.٤٪	١٥.٣	٩.٢٪	١٤.٥	٨.٨
مؤهل دون المتوسط	٧.٧	٨.٩٪	٩.١	٨.٨٪	٨.٤	٨.٩
مؤهل متوسط	٨.٨	١٨.١٪	٩.٩	١٩.٩٪	٩.٤	١٩
مؤهل فوق المتوسط	٠.٥	١.٢٪	٠.٥	١.٢٪	٠.٥	١.٢
جامعيون	٢.٧	٤.٩٪	٢.٤	٤.٣٪	٢.٦	٤.٦
درجات عليا	٠.١	٠.١٪	٠.١	٠.١٪	٠.١	٠.١
غير مبين	٢.٣	٠.٤٪	١.٣	٠.٣٪	١.٨	٠.٤

الجدول من حساب الباحث عن التعدادين السكانيين ١٩٧٦، ١٩٨٦ صفحات مختلفة

- التركيب التعليمى للسكان ١٠ سنوات فأكثر.

من تأمل بيانات جدول التركيب التعليمى لسكان مدينة المحلة الكبرى رقم (١١) يتبين الآتى:

١- أن سكان قسمى المدينة يتوزعون على كافة مستويات الحالة التعليمية بالجدول ابتداء من الأمية حتى درجة الدكتوراه مع تباين واضح فى نسبهم.

٢- تتفشى الأمية بين أكثر من ثلث جملة سكان قسم أول سواء حسب نتائج تعداد سنة ١٩٧٦ أو تعداد سنة ١٩٨٦م رغم تناقص نسبتها أبان هذه الفترة التعدادية بحوالى ٤٪ تقريباً.

٣- يعد قسم ثان المحلة أفضل حالاً - من حيث نسبة الأمية - من نظيره قسم أول إذ بعد أن كانت الأمية تتفشى بين أكثر من ثلث جملة سكان (٣٥.٣٪) حسب نتائج تعداد سنة ١٩٧٦م نجدها - انخفضت إلى أقل من الثلث - حتى بلغت نسبتها حوالى (٣١.٥٪) - ويعنى ذلك تناقص نسبتها أبان الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦) بحوالى ٣.٨٪ وهى أقل من نظيرتها قليلاً فى قسم أول التى بلغت نحو (٣.٩٪).

٤- إذا كان الأميون يشكلون قرابة ثلث جملة سكان المدينة حسب نتائج تعداد سنة ١٩٨٦م، فإن من يعرفون القراءة والكتابة يشكلون بدورهم قرابة ربع جملة سكان المدينة (٢٤.٥٪) حسب نتائج التعداد نفسه، ويكاد يتساوى فى ذلك قسماً المدينة مع جملة المدينة ككل.

٥- انخفضت نسبة ذوى التعليم الإبتدائى بالمدينة بكلا قسميها من حوالى السُّبع فى قسم أول، ومن حوالى السّدس فى قسم ثان، حسب نتائج تعداد سنة ١٩٧٦م إلى ما يقل عن العُشر فى كلا قسمى المدينة، ون ثم فى المدينة ككل حسب نتائج تعداد سنة ١٩٨٦م.

٦- أن ذوى العاهات المتوسط المحصور بين المرحلة الابتدائية وبين الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بعد أن كانوا يمثلون نحو (١٨.٣٪) أى أقل من خُمس جملة سكان المدينة حسب نتائج تعداد سنة ١٩٧٦م، قد تزايدت أهميتهم النسبية أبان الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦م) حتى صارت نحو (٢٩.١٪) من جملة سكان المدينة حسب نتائج تعداد السكان سنة ١٩٨٦.

ويفسر ذلك زيادة اقبال سكان المدينة على هذا النوع من التعليم الفنى.

٧- يلاحظ تضاعف نسبة حملة المؤهلات الجامعية - بدون الدراسات العليا- خلال الفترة

التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦م) فى قسم أول، وكذلك كادت فى قسم ثان وكذلك على مستوى المدينة ككل.

٨- من تأمل بيانات الجدول نفسه أيضاً يتضح أن هنالك محمودة لتغيرات ايجابية سواء بقسم أول أو بقسم ثان، وبالتالى على مستوى المدينة ككل يمكن ايجازها وابرازها على النحو التالي:-

أ- تناقص نسبة الأمية.

ب- تزايد نسبة حملة المؤهلات الجامعية فى مستوى البكالوريوس.

جـ- تزايد نسبة حملة المؤهلات المتوسطة، وكذلك حملة المؤهلات فوق المتوسطة.

٩- ينم التركيب التعليمى للمدينة بقسميها عن ضآلة الأهمية النسبية لحملة المؤهلات والدرجات الجامعية، مقارنة بنظيراتها لحملة المؤهلات المتوسطة عامة، وكذلك من جهة أخرى تضاؤلها فرادى أو مجتمعة (الجامعية والمتوسطة) مقارنة بنسبة الأميين أو من يعرفون القراءة والكتابة . مما يعنى انخفاض مستوى الوعى عامة.

١٠- أن التركيب التعليمى لسكان مدينة المحلة الكبرى الوارد بالجدول السابق رقم (١٢) يتشابه جملة ويختلف تفصيلاً مع نظرائه فى بعض عواصم محافظات الجمهورية حسب نتائج تعداد السكان سنة ١٩٨٦، وذلك على النحو التالى:-

أ- أنه بينما تشكل نسبة الأمية فى حالة مدينة المحلة الكبرى قرابة ثلث (٣٢,٥٪) جملة سكان المدينة نجدها تبلغ نفس النسبة تقريباً فى مدن كفر الشيخ، والجيزة ودمنهور، بينما تقل قليلاً فى حالة مدينة طنطا لتبلغ (٢٩٪)، وتنخفض أكثر لتبلغ نحو ربع جملة سكان المدينة فى حالتى مدينة المنصورة والزقازيق.

ب- إذا كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة قد بلغت فى مدينة المحلة الكبرى نحو ربع جملة سكانها، نجد هذه النسبة نفسها تقريباً فى كل من مدن بورسعيد المنصورة والاسماعيلية، بينما تنخفض حتى تكاد تبلغ نحو الخُمس فى مدن شبين الكوم وبنها وبنى سويف والفيوم (تعداد السكان سنة ١٩٨٦، ص ٥١).

جـ- أنه بينما بلغت نسبة ذوى المؤهلات دون الجامعية فى مدينة المحلة الكبرى حوالى

٣٨٪، نجدها بلغت نفس النسبة أو كادت فى مدينتى الاسماعيلية، المنصورة فى حين بلغت نحو ٣٦.٥٪ فى مدينتى طنطا وبورسعيد فى حين بلغت نحو (٣٩.٣٪) فى كل من الزقازيق وبنها، وبلغت أقصاها فى سوهاج (٤٥.٧٪)، فى حين بلغت أدناها فى دمياط (٣٠.٦٪) وذلك على مستوى مدن الجمهورية آنئذ.

د- إذا كانت نسبة حملة المؤهلات الجامعية على اختلاف مستوياتها قد بلغت فى مدينة المحلة الكبرى نحو (٤.٧٪) فرنها بلغت نحو العُشر(١٠٪) أو كادت فى كل من القاهرة وبنها وطنطا والجيزة وسوهاج، فى حين بلغت نفس نسبة المحلة الكبرى فى عدد أقل من المدن مثل السويس وأسوان، بينما بلغت زقصاها فى كل من الزقازيق ١٢.٧٪، المنصورة ١١.٦٪، اللتين تقفان على النقيض من السويس وأسوان والمحلة الكبرى كأدنى النسب بمدن الجمهورية (تعداد السكان سنة ١٩٨٦، المدن ، ص ٥١).

مستقبل النمو السكانى فى المدينة

يعد البعد الزمنى من أهم عناصر البحث الجغرافى، كما أن دراسة المستقبل غدت تلقى اهتماماً متزايداً فى البحوث الجغرافية التطبيقية، لاسيما مع الأخذ بأسباب الأساليب الكمية فى البحث الجغرافى، ومع سير الجغرافية حثيثة لخدمة التخطيط والتنمية الاقليمية والحضرية.

وثمة طرائق عدة لتقدير حجم السكان فى المستقبل، فهنالك طرق التقدير التى تتطلب تعدادين سكانيين فقط، وذلك عن طريق حساب المعدل السنوى للزيادة السكانية (في الفترة التعدادية المحصورة بين التعدادين) ثم اضافة مقدار متساو من الزيادة السكانية كل سنة منذ التعداد الأقدم.

وثمة طريقة أخرى تعتمد على ثلاثة تعدادات سكانية أو أكثر، والأمر هنا يتطلب معرفة ما إذا كان معدل النمو السكانى يميل للثبات أم للزيادة أم أنه متباطئ، ويتم تقدير حجم السكان بمعادلة قطع مكافئ من الدرجة الثانية أو الثالثة والتى تعتمد على ثلاثة تعدادات أو أكثر. وبهذه الطريقة (طريقة المربعات) (United Nations, 1971 P.31) ومعادلة من الدرجة الثالثة أمكن تقدير معدلات المواليد، معدلات الوفيات، حجم السكان فى سنتى ١٩٩٥، ٢٠٠٠ وكانت النتائج:

معدل المواليد فى سنة ١٩٩٥ من المتوقع أن يكون = ٢٦,٢ فى الألف

معدل المواليد فى سنة ٢٠٠٠ من المتوقع أن يكون = ٢٣,٢ فى الألف

معدل الوفيات فى سنة ١٩٩٥ من المتوقع أن يكون = ٧,٣٢ فى الألف

معدل الوفيات فى سنة ٢٠٠٠ من المتوقع أن يكون = ٦,٣٧ فى الألف

أما حجم السكان فى مدينة المحلة الكبرى فى سنة ١٩٩٥ فمن المتوقع أن يكون ٣٣٣,٣ نسمة.

أما حجم السكان فى مدينة المحلة الكبرى فى سنة ٢٠٠٠ فمن المتوقع أن يكون ٣٥١,٨ نسمة.

ويشير ذلك إلى أن المدينة ربما تشهد انخفاضاً فى معدلات الوفاة وفى المواليد وكذا نمواً متناقصاً فى حجمها السكانى الكلى فى المستقبل القريب.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج

توصل البحث إلى العديد من النتائج، نوجز أهمها فيما يلى:

(١) كان نقل عاصمة الغربية من مدينة المحلة الكبرى إلى مدينة طنطا سنة ١٨٣٦م وتحول المحلة الكبرى إلى محلة عمرانية تابعة لمركز إدارى آخر، ثم إجهاز الاحتلال الانجليزى على الصناعة المصرية (وبالطبع صناعة الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى) ضربتين قاسمتين أطاحتا - تقريباً- بقوى دفع النمو السكانى لمدينة المحلة الكبرى، طوال معظم القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين.

(٢) كان إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج وشركة النصر للصباغة بمدينة المحلة الكبرى ثم شق شبكة من الطرق البرية الحيوية، فضلاً عن السكك الحديدية التى ربطت المدينة بشقيقاتها فى الدلتا، بمثابة بعث جديد للمدينة، أعطاها قوة دفع هائلة للنمو السكانى، بلغت ذروتها إبان الفترة (١٩٣٧-١٩٤٧م)، بل كان إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمدينة، إيذاناً ببدء عصر جديد للنمو السكانى بالمدينة، تميز بالنمو السريع مختلفاً عن ذلك العصر السابق عليها، والذى تميز بالنمو السكانى البطئ.

(٣) أن معدلات المواليد ومعدلات الوفيات لمدينة المحلة الكبرى، تعد مرآة صادقة تعكس بدقة أهم أحداث تاريخ مصر المعاصر، خاصة الظروف المصاحبة للحروب وتلك الناتجة عنها.

(٤) إذا كانت مدينة المحلة الكبرى قد استقبلت تيارات متدفقة من المهاجرين خاصة أثناء الربع الثانى من القرن العشرين، ولاسيما إبان الفترة (١٩٣٧- ١٩٤٧) فإن الربع الثالث قد شهد تدهور هذا التدفق حتى توقف كلية أو كاد، إبان الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦م)، ومن ثم تناقص النمو السكانى للمدينة بشكل ملحوظ.

(٥) إذا كانت الهجرات السكانية المتدفقة على المدينة قد شكلت النمو السكانى للمدينة إبان فترة تعدادية أو أخرى، كما كانت الحال إبان الفترة التعدادية (١٩٣٧-١٩٤٧م) فإن الزيادة الطبيعية قد شكلت جل النمو السكانى الكلى للمدينة أغلب الفترات التعدادية منذ بدايتها حتى نهايتها.

(٦) أن النمو السكانى لمدينة المحلة الكبرى منذ مطلع القرن العشرين سار متسقاً ومتفقاً - إلى حد كبير- مع الاتجاه العام للنمو السكانى للجمهورية ككل. فكلاهما تأثر سلباً -وربما بنفس الدرجة- بتفشى الأوبئة كوباء الحمى الصفراء سنة ١٩١٨م، وبالمجاعة كتلك التى عاصرت الحرب العالمية الثانية خاصة سنة ١٩٤٢م، وبالحروب كحربى يونيه سنة ١٩٦٧م وأكتوبر سنة ١٩٧٣م هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تأثرا تأثراً إيجابياً بالتقدم فى الطب والرعاية الصحية، وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، لاسيما إبان السبعينات والثمانينات من هذا القرن.

(٧) أن مدينة المحلة الكبرى قد تخطت المرحلة الأولى من مراحل نظرية الانتقال الديمغرافى للمجتمعات فى منتصف الأربعينات سنة ١٩٤٦/٤٥م، ودخلت المرحلة الثانية (الوسطى) المعروفة بمرحلة الانفجار السكانى أو الثورة الديمغرافية منذ سنة ١٩٤٧م، حين انخفضت معدلات الوفيات إنخفاضاً ملحوظاً، وهى فى ذلك متفقة تماماً مع تطور النمو السكانى فى مصر ككل، وما تزال كلتاهما تعيش الآن فى صميم هذه المرحلة، التى تتسم بمعدلات وفيات منخفضة ومعدلات مواليد مرتفعة وبالتالى معدلات زيادة طبيعية مرتفعة. وثمة تطور آخر متزامن بينهما، يتمثل فى انخفاض ملموس فى معدلات الوفيات منذ سنة ١٩٨٠م بالذات.

(٨) تبين من تحليل نمط توزع العمالة على الأنشطة الاقتصادية السائدة فى مدينة المحلة الكبرى، أن المدينة ليست مدينة صناعية فحسب، بل هى مدينة صناعية بقدر ما هى مدينة تجارة وخدمات اجتماعية، أو بلفظ آخر هى مدينة نشاط ثانوى بقدر ما هى مدينة نشاط ثالثى (حسب تصنيف كلارك للأنشطة الاقتصادية).

(٩) تبين أن نشاط الصناعة التحويلية بمدينة المحلة الكبرى قد سجل تدهوراً ملموساً أبان الفترة التعدادية (١٩٧٦-١٩٨٦م)، وأنه إذا استمر هذا التدهور مستقبلاً، فحتماً سيتخلى عن قيادته للمدينة كقطاع رائد، وبالتالى عن تشكيله لنموها السكانى، وأخيراً قد تتخلى المدينة عن مكانتها الصناعية، ما دامت التنمية الصناعية بالمدينة تعتمد أساساً على أسلوب انتاجى كثيف العمالة.

(١٠) تبين أن نحو ثلث جملة سكان المدينة أميين تماماً، بل أن نحو نصف سكان المدينة -

على الأقل- هم بين أمى وبين واع بمبادئ القراءة والكتابة فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تنخفض بالمدينة نسبة الجامعيين انخفاضاً ملحوظاً، فى حين ترتفع نسبة ذوى المؤهلات المتوسطة لتبلغ قرابة خمسة أمثالهم تقريباً.

(١١) تبين أن هنالك ارتباطاً واضحاً بين تركز أقلية مسيحية غير صغيرة بالمدينة (٤ . ٣٪)- مقارنة بكثير من مدن الدلتا- وبين توطن الصناعة التحويلية ورواج النشاط التجارى بالمدينة، وقد لوحظ ذلك أيضاً فى مدينة طنطا لتوطن النشاط التجارى ووظيفة العاصمة فضلاً عن الصناعة.

ثانياً: أهم التوصيات:

١- يوصى الباحث بضرورة البدء فوراً فى التخطيط لتنمية صناعة الغزل والمنسوجات بمدينة المحلة الكبرى.

٢- يوصى الباحث بضرورة الاسراع بالتخطيط الحضرى والاقليمى لمدينة المحلة الكبرى واقليمها الحضرى.

٣- يوصى الباحث بضرورة وضع ضوابط للهجرة إلى مدينة المحلة الكبرى ما أمكن، تسير جنباً إلى جنب مع تنمية الصناعة وتنمية المدينة حضرياً واقليمياً، حتى لا تتفاقم مشكلات المدينة ويحدث تضخم سكانى وتسلط حضرى معقد يضر بالمدينة.

٤- يوصى الباحث بضرورة إعادة تأهيل العمالة فى صناعة الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة بالمحلة الكبرى وفقاً لفنون الانتاج الصناعى العصرية، خاصة فى عصر الانفتاح على العالم الخارجى حالياً.

مراجع البحث

أولا: قائمة المراجع العربية

١- ابراهيم على غانم: "الصناعات التحويلية فى مدن الدلتا، دراسة جغرافية" رسالة دكتوراة،غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٨٥م.

٢- أحمد على اسماعيل: "دراسات فى جغرافية المدن" - الطبعة الثانية، بدون ناشر، القاهرة، سنة ١٩٨١.

٣- برنارد جرانوتييه: "السكن الحضرى فى العالم الثالث، تعريب محمد على بهجت الفاضلى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٧م.

٤- جون كلارك: جغرافية السكان "تعريب محمد شوقى مكى، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٤م.

٥- حمدى أحمد يوسف: "مدينة قنا - دراسة فى جغرافية المدن"، رسالة ماجستير جامعة القاهرة، جـ ١، ١٩٨٠م.

٦- صلاح حميد الجنابى: "جغرافية الحضر"، جامعة الموصل، ١٩٨٧م.

٧- عبد الحميد الغزالى: "فى اقتصاديات السكان"، وكالة المطبوعات الكويت، ١٩٧٣م.

٨- عبد المجيد فراج: "الأسلوب الاحصائى"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.

٩- عبد المعطى شاهين: "استخدام الأرض فى مركز المحلة الكبرى"- رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة طنطا، ١٩٩٠م.

١٠- فايز محمد العيسوى: "بعض جوانب نمو السكان فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين"، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، السنة ٢١، العدد ٢١، ١٩٨٩.

١١- فتحى أبو عيانة: "جغرافية السكان "دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥م.

١٢- فتحى مصيلحى: "اتجاهات التحضر والحضرية فى جمهورية مصر العربية"، المجلة

الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، السنة ١٩، العدد ١٩، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٣- محاسن حسنين: "السكان والنمو الحضرى فى مصر" ندوة التوسع الحضرى، معهد التخطيط القومى (٢٦-٢٨ ديسمبر) ١٩٨٨، القاهرة.

١٤- محمد السيد غلاب ، محمد صبحى عبد الحكيم: "السكان - ديمغرافيا وجغرافيا"، الطبعة الخامسة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٥- محمد شوقى مكى: «سكان المدينة المنورة» - الطبعة الأولي، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٥م.

١٦- محمد حسن فج النور: "مجالات التخطيط الاقليمى وأساليبه التحليلية"، معهد التخطيط القومى، مذكرة ١٠٤٠، سبتمبر ١٩٧٣م.

١٧- محمد صبحى عبد الحكيم: "الهجرة إلى القاهرة"، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، السنة الأولى، العدد الأول ١٩٦٨م.

١٨- محمد صبحى عبد الحكيم: "سكان مدينة الاسكندرية، ١٩٥٨م.

١٩- محمد محمود الديب: "تصنيع مصر" جـ١، الطبعة الأولى، الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٨٠م.

٢٠- ميشيل جورجى: "الهجرة من الريف إلى المدن فى جمهورية مصر العربية" المعهد العربى لإنماء المدن، الرياض، ١٩٨٦م.

٢١- نوال عبدالله اسماعيل: "مدينة المحلة الكبرى - دراسة فى جغرافية العمران"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٦٠م.

٢٢- يسرى الجوهرى: "مبادئ جغرافية السكان"- الهيئة المصرية العامة للكتاب، الأسكندرية، ١٩٧٨م.

ثانيا: المصادر العربية:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦، تعداد السكان، محافظة الغربية، سبتمبر ١٩٧٨م.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: "التعداد العام للسكان ١٩٨٦، النتائج النهائية، محافظة الغربية – المجلد الثانى، رقم ٩٠/٦٩٣.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: "التعداد العام للسكان والاسكان والمنشأت ١٩٨٦م، النتائج الأولية، المدن.

ثالثا: المراجع الأفرنجية:

1- Dicknson, R.: The City Region, - Routledge & Kegan Paul Ltd., London, 1967.

2- Johnson, J. Urban Geography, - Pergamon Press, Oxford, 1972.

3- United Nations: Methods of Estimating Total Population For Current Dates - Manual I, Pop. Studies, N - 10 - New Yourk, 1971.

الحمد لله